الأمم المتحدة

A/60/PV.35

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٣٥**

الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البندان ٤٣ و ٤٢ من جدول الأعمال

ثقافة السلام: يوم واحد من الجلسات العامة لاستعراض منتصف المدة عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل العقد والاحتفال به

تقرير الأمين العام (A/60/201)

مذكرة من الأمين العام (A/60/279)

مشروعا قرارين (A/60/L.4 و A/60/L.5)

برنامج عالمي للحوار بين الحضارات

تقرير الأمين العام (A/60/259)

مشروع قرار (A/60/L.6)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في اجتماع القمة العالمي المعقود في منتصف أيلول/سبتمبر، أكد قادتنا من جديد على الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، وكذلك البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله، اللذين اعتمدهما الجمعية العامة. كما التزم القادة أيضا بالعمل على تعزيز ثقافة السلام والحوار على كل المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

هذه هي الخلفية التي تجري في إطارها مناقشتنا اليوم. وهكذا فمن الموضوعي، ومما ينطوي على الأهمية السياسية أيضا، أنه يُطلب إليكم، أنتم الدول الأعضاء، أن تضعوا توجيهات حول متابعة الوثيقة الختامية في هذا الصدد. وتستند مداولاتنا إلى ثلاثة تقارير، بما فيها التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (انظر A/60/279).

وفقا للإعلان الخاص بثقافة للسلام، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في عام ١٩٩٩، تشمل ثقافة السلام مجموعة من القيم والمواقف وقواعد السلوك وأساليب الحياة التي ترفض العنف وتمنع الصراعات بمهاجمة أسبابها الجذرية، وبحل المشاكل عن طريق الحوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-56399 (A)

والتفاوض. وتقوم ثقافة السلام على أساس احترام حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية والتسامح، وتعزيز التنمية، ونشر ثقافة السلام، والتدفق الحر للمعلومات، وزيادة مشاركة المرأة بوصفها عنصرا أصيلا من عناصر منع العنف والصراعات. وفي الواقع، يهدف الكثير من الأنشطة اليومية في الأمم المتحدة إلى المساهمة في ثقافة السلام.

إن الاحتفال بالعقد قد بلغ منتصفه. وهذه فرصة مناسبة لتقييم التقدم المحرز ولتوفير زخم وتركيز جديدين وطاقة جديدة للنصف الثاني من العقد. ومن الضروري أن نسأل أنفسنا، ما هي الممارسات والنُهج الواعدة بالخير والفعالة؟ هل نجحنا في جمع كل الجهات صاحبة المصلحة معا، بما في ذلك جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؟ هل فعلت الحكومات ما فيه الكفاية، خلال السنوات الخمس الماضية، لتعزيز السلام واللاعنف على جميع المستويات؟ ما الذي يجب عمله أكثر من ذلك لتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على زيادة دورهما في دعم ثقافة السلام التي يجب أن تتأصل في عقول الناس وقلوبهم، ولا سيما عقول وقلوب الشباب؟

إن المهمة العملية التي أمامنا هي ضمان مواصلة البحث عن أكثر السبل نجاعة لتفعيل الجهود المبذولة من أجل تعزيز ثقافة السلام. وينبغي ألا نشدد على آلية التعاون فحسب، بل أيضا على المجالات الأساسية للعمل، ولا سيما التعليم؛ وأشدد على التعليم بوجه خاص.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نحدد الطرق الأكثر فعالية للعمل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والقطاع الخاص، من أجل ضمان مواصلة العمل القوي والمتماسك على مدار العقد. كما توجد جوانب جديدة لم تدخل في المناقشة الدولية في الوقت الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة الإعلان وبرنامج العمل. ويتعلق أحد تلك الجوانب بالتنوع الثقافي. وفي الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، أقرّ قادتنا بتنوع العالم وأدركوا أن جميع الثقافات والحضارات تساهم في إثراء البشرية. وأقروا أيضا بأهمية احترام التنوع الديني والثقافي في جميع أنحاء العالم. كما يتزايد الاعتراف بالحوار الديني لما يقدمه من مساهمات، ليس لأهداف ثقافة السلام فحسب، بل أيضا للحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب.

ويقودني هذا إلى المسألة الأخرى المدرجة في جدول أعمال الجلسة العامة اليوم، وهي البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات. ويكشف تقرير الأمين العام عن توافق في الآراء آخذ في الظهور حول إطار شامل للأنشطة الفعالة المتصلة بالحوار. ويتكون هذا الإطار من قيم متشاطرة عالميا، تشمل جميع الثقافات والحضارات، ولا سيما التسامح والتفاهم المتبادل والتقيد بحقوق الإنسان ونظام الحكم الديمقراطي.

ويتمثّل التحدي الرئيسي الذي يواجهنا جميعا في ترجمة التعهدات بالتقيد بهذه القيم إلى أعمال ملموسة عن طريق اتخاذ مجموعة متنوعة من المبادرات العملية، كما نُص عليه في برنامج العمل الخاص بالحوار بين الحضارات. وأود أن أرحّب هنا بإطلاق الأمين العام مبادرة تحالف الحضارات في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، كما اقترحها رئيسا وزراء أسبانيا وتركيا. وتهدف هذه المبادرة إلى تلبية الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي ببذل الجهود المتضافرة على الصعيد المؤسسي وصعيد المجتمع المدني كليهما لمد جسور التواصل والتغلب على التحيز والمفاهيم والتصورات الخاطئة والاستقطاب، التي تقوّض الثقة ويمكن أن تُهدد الأمن الدولي. إننا نعيش في عالم يحفه الكثير من عدم الثقة والريبة. ويجب أن نعبئ الإرادة السياسية بغية تغيير الاتجاهات السلبية من أجل منع الاستقطاب والتشاؤم. وسيساهم تعزيز ثقافة السلام وتقوية الحوار بين الأديان ومواصلة الحوار بين الحضارات في زيادة الأمل في المستقبل والإيمان به.

أود أن أضيف أنه توجد أيضا علاقة واضحة بين هذا العمل وعملية الإصلاح المستمرة في الأمم المتحدة. وحقيقة أننا نناقش هذه المفاهيم الثلاثة معا اليوم في جلسة عامة للجمعية العامة تشكّل نهجا ينبغي أن نعززه في السنوات القادمة. ويحدوني الأمل في أن تقودنا المناقشات التي نجريها اليوم صوب أعمال ملموسة ومستدامة، وتعزز الجهود التي نبذلها من أجل التوصل إلى ثقافة سلام عالمية حقا وإلى حوار ذي مغزى بين الحضارات والثقافات والشعوب في عالمنا.

أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.5.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن عميق تقديرنا لكم بتنظيمكم هذا الاحتفال، الذي يستغرق يوما كاملا بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، إن عامل الوقت مهم، لأن ذلك يتصادف مع استعراض منتصف المدة للعقد، كما أشرتم إلى ذلك من فوركم في بيانكم الافتتاحي.

وإنني متأكد أن مداولات اليوم، تحت قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، ستزيد من تقوية تصميمنا على تعزيز ثقافة السلام، التي تقرب بين الشعوب عبر الثقافات والحضارات والمعتقدات، والتي نأمل أن تقيم نظاما عالميا يحل فيه الحب محل الوحشية، ويتغلب فيه الوئام والوفاق على الكراهية ، ويحل فيه التفاهم محل التعصب.

نشكر الأمين العام على تقريره (A/60/201). كما نعرب عن تقديرنا أيضا للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على ما يبذله من جهود متواصلة ودؤوبة في هذا الصدد.

شهد التاريخ الحديث سلسلة من الانتصارات يحق للإنسانية أن تفخر بها، وكان من بينها إنهاء الاستعمار والحد من حكم الفرد، وتعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية، وظهور الليبرالية، والنهوض بالشراكة في التنمية بين الحكومات والمجتمع المدني.

ومن المحزن، مع ذلك، أن هذه الفترة لم تعدم قسطها من المآسي. فقد شهدنا عنفا يعجز عنه الوصف تشيعه الحروب والإرهاب والصراعات، ويجلب الموت والدمار والمعاناة للملايين.

واعتماد إعلان الألفية وفر لنا فرصة فريدة من نوعها، لإعادة تنشيط مساعينا. فمن بين جملة أمور، سن الإعلان شرعة لحقوق الإنسان شكلتها معتقدات عالمية معينة من شأنها أن تُعزز السلام والتنمية والحوار والشمول والإنصاف والعدالة والتسامح، وصادق زعماؤنا على تلك المبادئ في القمة العالمية ٢٠٠٥. وعهدوا إلينا بالدفع قدما بكل المبادرات في هذا الصدد. وجهودنا الحالية تتوافق مع رغباتهم – بل أقول مع قراراتهم.

ونؤمن بأن الإنسانية، بغض النظر عن اتفاقية الفرد أو حضارته أو دينه، تتشاطر العديد من القيم المشتركة. وعلينا أن نركز على تلك القيم لبناء جسور الوصل، وسد الفجوات وإغلاق الفواصل. وسيكون من مصلحتنا الجماعية أن نكرس مواردنا وقدراتنا، الفكرية والمادية، لدعم تلك الحملة.

كانت بنغلاديش دائما في طليعة المبادرات التي تشجع على مزيد من التفاهم والتسامح بين الشعوب. وفي اعتقادنا أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال الحوار والتعاون. فقد ولدت بلادي من رحم صراع دموي. لذا، فإننا نرى قيمة عظيمة في مبادئ التسامح، واحترام التنوع، والديمقراطية والتفاهم. وتلك المثل صدق عليها الأعضاء سنة ١٩٩٩، في الإعلان. وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام

(القرار ٢٤٣/٥٣). وتشرفت بنغلاديش بتوجيه تلك العملية.

ويحدد برنامج العمل مجالات التركيز الرئيسية: التعليم؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ حقوق الإنسان؛ المساواة بين الرجال والنساء؛ المشاركة الديمقراطية؛ تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن؛ الاتصال القائم على المشاركة وتدفق المعلومات والمعارف بحرية؛ السلام والأمن الدوليان. وفي كل مجال من هذه المجالات يُنص على إجراءات محددة من شأنها أن تساعد في تحقيق أهدافنا.

وبروح من الانفتاح والشمول، كانت بنغلاديش تُرحب دوما بجميع المبادرات الساعية إلى تعزيز هذا النوع من الحوار والتفاهم. ونعتقد أن كل هذه المبادرات يعضد بعضها بعضا. ونعتقد أيضا أن مشاركة جميع الجهات الفاعلة – مثل الحكومات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والشباب، والقطاع الخاص، وزعماء المجتمعات المحلية، والقادة الدينيين، والمدرسين، والفنانين والصحفيين والعاملين في الحقل الإنساني، مسألة أساسية لتحقيق هدفنا العالمي ألا وهو إحلال عالم سلمي، عالم نتمكن فيه من حل مشاكلنا عن طريق تلاقي الأفكار لا عن طريق المجابهة.

وبينما نروج لثقافة للسلام ولكل مبادرة من هذا القبيل، لا ندعي أن تلك الأهداف يمكن تحقيقها من فراغ. فحتى يكون السلام مستداما، يتحتم خلق الظروف الصحيحة التي تكفل لشعوبنا أن تعيش حياة كريمة، متحررة من العوز والخوف. ولا بد أيضا من معالجة كل أشكال الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائدة.

وقد سعت بنغلاديش دوما إلى الاضطلاع بدور مهم في صون السلام والأمن الدوليين. والتزامنا تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما زال ثابتا لا يتزعزع. فقد ساهمت بنغلاديش حتى الآن بنحو ٣٩ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام، في ٢٤ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وضحى أكثر من ٧٠ جنديا بأرواحهم في سبيل الواجب، إعلاء لشأن قيم الأمم المتحدة.

وفي وطننا، وعلى الصعيد المحلي، تجتاز بنغلاديش ثورة هادئة، وذلك في ميدان التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، بالحفاظ على النمو في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى أعلى من ٥ في المائة على امتداد عقدين، ورفع مستوى دخل الفرد، والمحافظة على الأمن الغذائي، وزيادة القدرة على التكيف لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتحسين دليل التنمية البشرية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتحسين المؤشرات الاجتماعية والصحية. وسخرنا مواردنا الفكرية الطبيعية في خدمة التنمية. وعممنا على نطاق واسع أفكارا مثل الائتمان الصغير والتعليم غير الرسمي – التي حان أوانها بالتأكيد. ونعتقد أن وجود نظام عالمي يهتدي بثقافة للسلام، مؤات لتحقيق أهدافنا الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، تصبح الشراكة العالمية المعززة هي نداء الساعة.

وعند هذا المنعطف الذي وصلنا فيه إلى منتصف العقد، نود أن نُعرب عن امتناننا لجميع الجهات الفاعلة التي أسهمت في ترويج تلك الثقافة. وفي هذا الصدد، نشيد بدور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). كما نتوجه بتقدير واجب لمنظمات معنية أخرى تقع داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجه.

ونحن شاكرون، على وجه الخصوص، للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والشباب. فدعمهم الحماسي لهذه القضية أحدث فرقا هائلا. كما نتوجه بآيات الشكر الخاص إلى مؤسسة ثقافة السلام (Fundación Cultura de Paz) على عملها المشكور في تجميع تقرير عن التقدم

الذي أحرزه ما يزيد على ٧٠٠ منظمة تنتمي إلى أكثر من ١٠٠ بلد، من بينها بلدي. ونحثهم جميعا على مواصلة عملهم الممتاز.

ونعتقد أن ترويج ثقافة للسلام يكتسب أهمية قصوى، وخصوصا هذه الأيام التي تنتشر فيها على كوكبنا صراعات يفرخها سوء التفاهم والتعصب. ومن هذا المنظور، يشرفني أن أعرض، نيابة عن عدد كبير من الوفود – أي ١٠٥ من المقدمين في واقع الأمر– مشروع القرار المعنون ”العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠“، والوارد في الوثيقة A/60/L.5. وهناك مقدمون إضافيون ما زالوا يتوافدون، وعلى سبيل المثال انضمت إلينا الآن بروني دار السلام وجزر مارشال.

يحوي مشروع القرار بعض التحديثات التقنية مقارنة بقرار السنة الماضية (القرار ١٤٣/٥٩). فهو يتضمن العناصر الإضافية التالية: أولا، يحيط علما بنتائج القمة العالمية ٢٠٠٥، التي اعتمدها الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة (القرار ١/٦٠). ثانيا، يشيد بالمجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشبابية، على ما تضطلع به من أنشطة ترمي إلى مواصلة تعزيز ثقافة السلام واللاعنف، بوسائل من ضمنها تلك الرامية إلى إذكاء الوعي بأهمية ثقافة السلام، ويحيط هنا علما بالتقدم الذي أحرزه ما يزيد على ٧٠٠ منظمة في أكثر من ١٠٠ بلد. ثالثا، يطلب إلى الأمين العام، وفقا لما اتفق عليه في الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥، أن يستكشف إمكانيات تعزيز آليات تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

ومشروع القرار هذا يحمل الطابع الحماسي لأكثر من ١٠٦ من الدول، تُشكل أغلبية ساحقة في هذه الجمعية. وهي لا تمثل فحسب صوت بلايين حاشدة من الناس، بل تمثل طموحاتهم أيضا. ويوما ما – وهذه ليست مجرد أمنية عزيزة، بل هي حقا اعتقاد راسخ – سيطرح مشروع قرار بشأن هذا البند، وسيشترك في تقديمه كل وفد، وجميع الوفود.

وهذا ما نأمل فيه أيضا، لأن الأمل هو الذي يمدنا بأسباب البقاء في الأنواء، ويحفز إيماننا بالحياة، ويشجعنا على شق طريقنا. وهذا ليس مطلبا مغالى فيه. فلو لم يكن قد قيل، وعن حق، إن طموح الإنسان ينبغي أن يكون أبعد مما في متناوله، فلأي شيء آخر وجدت الجنة.

ويحدوني الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية ليعرض مشروع القرار A/60/L.6.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن ارتياحنا، لأن الجمعية العامة تتناول، في مناقشة مشتركة، بندين غاية في الأهمية يتعلقان بثقافة السلام، والبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريريه (A/60/201 و A/60/259) وعلى التزامه الوطيد بدفع عجلة هذه المبادرات السامية.

لم يكن المجتمع الدولي أبدا بمثل ما هو عليه اليوم من حاجة ماسة وملحّة إلى تضافر الجهود للنهوض بثقافة سلام وحوار ما بين الحضارات. وقد تم الإقرار، على حق، بما للسلام والحوار من أهمية في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) لاجتماع القمة الذي عُقد مؤخرا، حيث أكد من جديد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام وجدول الأعمال العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله، فضلا عن مبادرات أخرى خاصة بالحوار ما بين الثقافات والحضارات.

إن التحديات التي نواجهها جميعنا هي بالتأكيد متعددة الأوجه، وقد ثبت أن الأساليب القديمة، القائمة أساسا على القوة والاستبعاد، غير كافية، بل غير ملائمة في معظم الحالات؛ حتى إن هذه الأساليب قد أدّت إلى زيادة حدة التوتر بتوسيع الانقسامات، وتهميش واستبعاد نسب هامة من سكان العالم وتوفير أرض خصبة لتفشي الكراهية والتعصب الأعمى والعنف. والواقع أن تصور الحاجة إلى أعداء حقيقيين – أو حتى من صنع المخيّلة – كأداة إدارية قد حوّل كابوس تصادم الحضارات من صورة نظرية إلى إمكانية حقيقية.

ورغبة المجتمع الدولي في الإقلاع عن الاستبعاد أثبتها إعلان عام ٢٠٠١ بالإجماع كسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وينبغي أن يحلّ محلّ نمط التحليل والسلوك، الذي تقادم العهد به، نموذج مثالي جديد، لأن هناك اليوم إقرارا أوسع نطاقا بتعرضنا جميعا لمخاطر، تمتد من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل إلى الفقر وتردّي البيئة. والحق إن هذه الأخطار لا تعرف، في عصر العولمة، أي حدود جغرافية، ولا أية قوة أو نفوذ. ولذا كان من المرجو أن تبرز إدارتنا الجماعية في تصدينا جميعا لأنواع الخطر كأداة أفضل للحكم العالمي من أعداء نتصورهم أو نتخيلهم.

ويقوم النموذج المثالي الجديد على أساس القول إن مصادر المعرفة والحكمة كثيرة التنوع بذاتها، وأن لكل حضارة أمورا كثيرة تقدِّمها وأن التكامل بالاندماج يجلب معه إثراء وفائدة متبادلين. والقرار ٦/٥٦، الخاص بجدول الأعمال العالمي بشأن الحوار بين الحضارات، الذي اتخذته الجمعية العامة قبل أربع سنوات، يحدد بكفاءة أسس النموذج الناشئ بأنه ''الإدماج ... والرغبة الجماعية في التعلم وكشف المسلّمات ودراستها، وتوضيح المعاني المشتركة والقيم الأساسية وتكامل وجهات النظر المتعددة من خلال الحوار'' (المادة ١ من الجزء ألف). ويتوسع في هذا فريق الأمين العام المكوّن من شخصيات بارزة، المعني بالحوار بين الحضارات، الذي لاحظ في نشرته ''عبور الفجوة: الحوار بين الحضارات'' أن

> ''الحوار يجلب معه التكافؤ على قدم المساواة ... لأنه عملية نتقبل بواسطتها، بقدر ما نريد أن نكون مقبولين؛ وندمج بقدر ما نريد الاندماج؛ ونصغي بقدر ما نريد الغير أن يصغي إلينا.
>
> ''وبهذا المعنى، قد يرشدنا الحوار، في نهاية المطاف، إلى نموذج مثالي جديد للعلاقات العالمية، لأنه يتحدى النموذج القديم ... ويمكن للحوار أن يكون إطارا، يُمنح فيه الأضعف مزية أن يُستمع إليه، ويجد فيه الأقوى أن من الضروري أن يوضح قضيته للآخرين''.

ومن شأن تبدُّل النموذج هذا أن يكون، في الواقع، شرطا لازما لبلوغ أهداف سامية، أهداف حرية أفسح وتنمية، والأمن وحقوق الإنسان للجميع، ولا بد أن يصبح الخطاب السائد في القرن البازغ إذا أردنا أن نترك لأجيالنا الصاعدة عالما أكثر أمنا وازدهارا من العالم الذي ورثناه. وسيثبت تعزيز ثقافة الحوار بين الحضارات كونه عنصرا بالغ الأهمية في محاربة الفواجع النائبة اليوم، لا سيما الإرهاب. ذلك أن الإرهاب يسعى إلى أن يجعل من التنوع بين الأمم مصدرا للصراع، في حين أن الحوار بين الحضارات قد يساعد على أن يجعل من هذا التنوع نفسه أساسا للتعاون وللإصلاح الجماعي.

ولقد جاء جدول الأعمال العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله معلما من معالم مسار جهدنا الجماعي لاتباع هذا الأسلوب البديهي، المبتكر رغم بديهيته. ومنذ اعتماده، عبأ بالتدريج مزيدا من اهتمام الدول الأعضاء

والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية والإقليمية.

وهناك عدة بلدان ومنظمات دولية وإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية ومنظومة الأمم المتحدة، لا سيما اليونسكو – قدمت فعلا تقارير عن أنشطتها البارزة في هذا الصدد إلى الأمين العام. وكما بيّن الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/60/259، تشير التقارير المقدمة إلى أن جدول الأعمال العالمي للحوار بين الحضارات قد وفّر إطارا لأساليب مبتكرة لزيادة التفاهم والتفاعل البنّاء بين شعوب من مختلف الخلفيات الثقافية.

وفي ذلك السياق، أسهمت اليونسكو إسهاما ملموسا في تنفيذ جدول الأعمال العالمي، بإدراجه في خطتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، بغية تحقيق هدفها الاستراتيجي، ألا وهو هدف الحفاظ على التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات.

وأرست الجمعية العامة أساسا وطيدا لإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين الحضارات وتعزيزه وتيسيره، بقرارها ٥٣/٢٢. ومنذ الدورة الثالثة والخمسين، زاد عدد معتنقي هذه الفكرة العديدين حول العالم. وإعلان عام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات واعتماد جدول الأعمال العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله كانت بالفعل مبادرات كبرى لتعزيز الحوار والتفاهم في مطلع الألفية الجديدة. وقد أثبتت هذه الأنشطة التصميم الجماعي للمجتمع الدولي على البدء بالألفية بنهج جديد لتناول التفاعلات العالمية والعزم على بناء غدٍ أفضل لأجيال المستقبل.

ولقد آن الأوان للجمعية مرة أخرى، بصفتها الهيئة العالمية الوحيدة التي تضم ممثلي كل شعوب الأرض تقريبا، أن تعزز هذا الأنموذج الناشئ، الحافل بالوعود، باتخاذ خطوة أخرى عن طريق اعتماد مشروع القرار المعروض علينا. ولذلك، كان يشرفني ويسعدني كثيرا أن أقدِّم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.6، المعنون ”برنامج عالمي للحوار بين الحضارات“. إني أقدمه باسم البلدان المقدمة لمشروع القرار، التي أصبحت تشمل الآن، بالإضافة إلى الوفود الـ ٦٧ المذكورة في المشروع، البلدان التالية: الأرجنتين، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سيراليون، قبرص، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، النيجر، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

ومشروع القرار يقوم بجردة تقييمية للمنجزات التي تحققت فعلا ويتوخى مزيدا من الترويج لهذه الفكرة ولتنفيذها عالميا. وهو يكرر أن الحوار بين الحضارات عملية تجري بين الحضارات وداخلها، ويقوم على الإدماج وعلى رغبة جماعية في التعلم وكشف المسلّمات والنظر فيها، وتوضيح المعاني المشتركة والقيم الأساسية ودمج عدة وجهات نظر من خلال الحوار. وهو يؤكد أيضا أن قلوب أبناء الجيل المقبل وعقولهم هي الموضوع الحقيقي للحوار بين الحضارات.

يرحب مشروع القرار بالعديد من المبادرات والجهود الرامية إلى المزيد من تعزيز الحوار بين الحضارات، التي قامت بها الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويعترف مشروع القرار أيضا بالإسهام الذي قدمته مختلف المبادرات

بشأن الحوار بين الثقافات والحضارات، بما في ذلك الحوار بشأن التعاون بين الأديان ومبادرة تحالف الحضارات.

ويدعو مشروع القرار الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى إيجاد السبل والوسائل المناسبة على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والدولي بغية زيادة تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الحضارات وإلى إبلاغ الأمين العام بأنشطتها. أخيرا، بموجب مشروع القرار هذا، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستكشف النهوض بتنفيذ آليات البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وأن يبلغ بذلك الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أبلغ الأعضاء بأنه بعد المشاورات أضيف الآن إلى مشروع القرار نص الفقرة الحادية عشرة من ديباجة البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (القرار ٦/٥٦) بعد الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار. كما أضيف نص الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة البرنامج العالمي بعد الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، مع استبدال العبارة ''وإذ تؤكد على أنه'' بالعبارة ''تؤكد مجددا كذلك'' واستبدال العبارة ''وإذ تسلم'' بعبارة ''تعترف''. ويجري توزيع تلك الفقرات على جميع الوفود تيسيرا للرجوع إليها.

وإن جمهورية إيران الإسلامية والدول المقدمة الأخرى لمشروع القرار على ثقة بأن الجمعية العامة ستعتمد بالإجماع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.6، بصيغته المنقحة شفويا. وسيكون ذلك بمثابة تأكيد واضح من المجتمع الدولي على الالتزام المشترك بتعزيز مبادئ الحوار وأهدافه، فضلا عن عزمنا على ضمان أن يكون العالم الذي سنسلمه لأبنائنا عالما للحوار وليس للصدامات، وعالما للاتصال وليس للعنف.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن اشكر جميع الذين قدموا مشروع القرار، والذين أسهموا، بتعليقاتهم وآرائهم القيِّمة، في تعزيز رسالة مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين لكي يتولى عرض مشروع القرار A/60/L.4.

السيد باها (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود مرة أخرى أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية. ويتعهد وفدي بتقديم تعاونه الكامل لكم ولأعضاء المكتب الآخرين.

وتشعر الفلبين بالامتنان إذ تلاحظ أنه، في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، أكد قادة العالم من جديد على إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام (القرار ٢٤٣/٥٣) فضلا عن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (القرار ٦/٥٦) وبرنامج عمله، اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة، وعلى قيمة مختلف المبادرات بشأن الحوار بين الثقافات والحضارات، بما في ذلك الحوار بشأن التعاون بين الأديان. وطلب القادة أيضا إلى الأمين العام أن يستكشف تعزيز آليات التنفيذ وأن يتابع تلك المبادرات.

وبغية مساعدة الجهود الرامية إلى استكشاف آليات التنفيذ ومتابعة تلك المبادرات، يسر الفلبين أن تتولى، بالنيابة عن المقدمين الآخرين لمشروع القرار، عرض مشروع القرار A/60/L.4، المعنون ''تشجيع الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام''. ومشروع القرار هذا يستكمل القرار الذي اتخذ العام الماضي (٢٣/٥٩)، بإدماج عناصر جديدة بغية إبراز التطورات التي حصلت في الميدان منذ اتخاذ الجمعية العامة العام الماضي بتوافق الآراء لذلك القرار الذي بادرت الفلبين إليه والمعنون ''تشجيع الحوار بين الأديان''. وبوجه خاص، أكدت بضعة أحداث هامة حصلت منذ ذلك الوقت

أهمية الحوار والتعاون بين الأديان لتعزيز السلام. ويود وفدي أن يذكر بعض هذه الأحداث.

في كانون الأول/ديسمبر، استضافت ألبانيا مؤتمر قمة تيرانا الإقليمي المعني بالحوار بين الأديان والأعراق في جنوب شرق أوروبا، الذي شارك فيه ١٣ من قادة المنطقة وتوج باعتماد إعلان مؤتمر قمة تيرانا.

وفي شهر نيسان/أبريل، عقد مؤتمر في ملبورن بأستراليا، بشأن موضوع ”الدين في السلام والصراع: الرد على التطرف والأصولية“. واعتمد في ذلك المؤتمر ممثلون من ١٥ بلدا من بلدان جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إعلان ملبورن.

وفي حزيران/يونيه، في مؤتمر قمة الجنوب الثاني للبلدان الـ ١٣٢ الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في قطر، اعتمد القادة المشاركون إعلان الدوحة الذي اعترفوا فيه بأن

> ”احترام التنوع الديني والثقافي في كوكب يزداد عولمة يسهم في التعاون الدولي، ويعزز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، ويساعد في إيجاد بيئة مفضية إلى تبادل الخبرات البشرية“.

كما أن وزراء خارجية حركة عدم الانحياز اجتمعوا في الدوحة في حزيران/يونيه الماضي واعتمدوا الإعلان الوزاري لحركة عدم الانحياز، حيث

> ”رأوا في الترويج لثقافة السلام والحوار فيما بين الحضارات والتعاون المشترك بين الديانات بعضا من التدابير والنهج الهامة التي يمكن أن تسهم في التقدم صوب إشاعة السلام والأمن والوئام الدولي“.

وكان التطور الهام الآخر يتمثل في الاجتماع الآسيوي الأوروبي المعني بالحوار بين الأديان الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في ٢١ و٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن موضوع ”بناء الوئام بين الأديان داخل المجتمع الدولي“. وتنتمي الدول الأعضاء في الاجتماع الآسيوي الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب شرق وشمال شرق آسيا. ويعترف إعلان بالي بأهمية الحوار بين الأديان والتعاون بين مبادرات الأمم المتحدة في تشجيع ثقافة للسلام، وإدراج الدراسات المتعلقة بالحوار بين الأديان في المناهج بعد التعليم الأولي، وتنشئة الشرائح الشعبية في المجتمع على التعددية والتنوع والحاجة إلى التعاون الوثيق بين الحكومات وقطاعات المجتمع المدني بغية تبادل أفضل الممارسات وتشجيع الحوار والتعاون بين الأديان.

وعقد المؤتمر الثلاثي المعني بالتعاون بين الأديان من اجل السلام في حزيران/يونيه في الأمم المتحدة، برعاية ١٦ حكومة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي، واللجنة المؤلفة من ١١٠ أعضاء في المنظمات غير الحكومية الدينية في الأمم المتحدة. وعممت نتائج ذلك المؤتمر التاريخي في الوثيقة A/60/269، التي أوصي بأن يرسلها الممثلون إلى عواصمهم، بغية إتاحة الفرصة لنظرها في استنتاجات المؤتمر وتوصياته.

واعتمد المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المنظمة الأمنية المنحى الوحيدة في آسيا، بيانا للرئيس في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في فينتيان. ورحب الوزراء بتعزيز الحوار بين الأديان الرامي إلى تشجيع التفاهم والثقة المتبادلين بين الشعوب في المنطقة.

وعلى هامش مؤتمر القمة العالمي الذي عقد الشهر الماضي، عقد في مقر الأمم المتحدة اجتماع غير رسمي للقادة

بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. واعتمد القادة الـ ١٥ المشاركون في الاجتماع إعلانا يبرز مبادرات تشمل وتؤازر الواحدة منها الأخرى بين الأديان وبين الثقافات وبين الحضارات ترمي جميعها إلى تشجيع السلام على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

وأعقب مؤتمر القمة غير الرسمي ذاك المعني بالتعاون بين الأديان مؤتمر قمة عقده مجلس الأمن، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، برئاسة رئيسة الفلبين. وفي مؤتمر القمة اتخذ المجلس قراره ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي ”يدعو جميع الدول إلى مواصلة بذل الجهود على الصعيد الدولي من أجل تعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات، سعيا إلى منع الاستهداف العشوائي للأديان والثقافات المختلفة“ (الفقرة ٣).

وهناك مبادرات لا تقل أهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثل مبادرة باكستان بشأن ”الاعتدال المستنير“، التي أيدتها منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ومؤتمر قادة العالم والأديان التقليدية، الذي استضافته كازاخستان؛ ومؤتمر القمة العالمي للحوار الإسلامي المسيحي لعام ٢٠٠٦ المقرر عقده في السنغال؛ وبطبيعة الحال، تحالف الحضارات الذي أطلقه الأمين العام في تموز/يوليه.

وتشكل هذه التطورات تأكيدات واضحة على قيمة مشروع القرار A/60/L.4، الذي أوصي باعتماده بتوافق الآراء. ويأخذ مشروع القرار في الحسبان المطالبة المتزايدة بالحوار بغية تفادي سوء الفهم والصراع.

يخطو مشروع القرار خطوة أخرى بالاعتراف بوجود علاقات شاملة ومدعمة بعضها لبعض بين مختلف مبادرات تشجيع السلام المتعلقة بالعلاقات بين الديانات وبين الثقافات وبين الحضارات. ويدعو القرار أيضا الأمين العام إلى تقديم تقرير عن سبل تقوية الصلات وزيادة التركيز على خيارات عملية في تنفيذ المبادرات المتعلقة بالحوار بين الديانات والتعاون من أجل السلام.

ونحن واثقون من أن مختلف المبادرات المتعلقة بالعلاقات بين الديانات وبين الثقافات وبين الحضارات ستنمو إلى عملية أو آلية لمنع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، آلية لمكافحة الإرهاب وآلية لتحقيق السلام.

السيد ثومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥. وتؤيد هذا البيان بلغاريا، ورومانيا، وتركيا، وكرواتيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وأيسلندا، وأوكرانيا، ومولدوفا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالفرصة التي أتيحت في منتصف هذا العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (القرار ٥٣/٢٤٣) ليؤكد مجددا على الإعلان وبرنامج العمل.

ويعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن دعمه الكامل للمبادرات الجارية الأخرى المتعلقة بالحوار بين الديانات وبين الثقافات في هذا الميدان، مثل البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالمبادرة المتخذة مؤخرا لتحالف الحضارات، التي أعلنها الأمين العام في تموز/يوليه من هذا العام. وقد عدد الممثل الدائم للفلبين، في بيانه الذي ألقاه قبل هنيهة عددا أكبر من المبادرات. ويمكن أن تسهم كل منها في البرنامج المشترك للوحدة التي يجب أن يبنيها المجتمع الدولي ليتحدى قوى التطرف والطائفية المتنامية، التي تهدد جميع جوانب حياتنا اليومية.

من كان بوسعه أن يتصور في بداية هذا العقد الدولي تحديات ثقافة السلام التي يواجهها العالم اليوم؟ ولمكافحة التطرف والإرهاب، يجب أن نتغنى بالقيم التي توحدنا. ولإضعاف الذين يسعون لزرع الانقسامات والفوضى يجب أن نعمل جاهدين لإقامة مجتمعات تتسم بالتسامح والشمولية. ويجب أن نبين كيف يثري التنوع مجتمعاتنا. ويجب أن نحسن التفاهم بين الديانات والثقافات، كما يجب أن نعزز علاقات احترام أقوى بين المجتمعات.

الاحترام والتسامح والكرامة عناصر أساسية لتهيئة الظروف لعالم أكثر أمانا وأمنا وسلاما، نستطيع فيه جميعا أن نحقق إمكانياتنا الكاملة بوصفنا بشرا. ومبادئ الاحترام والتسامح والكرامة هذه أساسية لتنمية ثقافة سلام، كما جاء في المادة ٣ من الإعلان.

والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وللديمقراطية وسيادة القانون، كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ضرورية ليتسنى لنا تشجيع وحماية هذه القيم التي تشترك فيها البشرية. وبينما نعمل لتعزيز هذه الأهداف، يجب أيضا أن نحمي هذه القيم من الذين يسعون لتقويضها. يجب أن نتخذ إجراء ضد الذين يحرضون ويشجعون على التطرف. ومن واجبنا أن نفعل ذلك.

يتعين على الحكومات أن تعمل مع مجتمعاتها ومن خلال هذه المجتمعات. ويجب أن نشجع الأصوات المعتدلة على تحدي المتطرفين برسالة أقوى وأن تمكّنها من ذلك، رسالة تؤكد مجدداً على قيمتي التسامح والاحترام اللتين نتحلى بهما. ويجب أن يبذل هذا الجهد جنبا إلى جنب مع العمل على التصدي للتباين والفقر والظلم. ويجب أن نعمل أكثر لتحسين الفرص والسعي لإقامة حكم رشيد وترسيخ حقوق الإنسان العالمية. وإحداث تحسين عملي في حياة الشعوب بتعزيز الحقوق وضمان تطبيقها لا يمكن إلا أن يساعد في دعم سعينا لتحقيق التسامح والسلام.

للثقافة دور هام في هذا المجال. فالتعليم الجيد النوعية يوفر أساسا للحوار الحقيقي بين الشعوب. وكما تذكرنا الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ''عالم صالح للأطفال''، ''الأطفال مواطنون أذكياء قادرون على المساعدة في بناء مستقبل أفضل للجميع'' (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق، الفقرة ٧).

الاتحاد الأوروبي ملتزم بتمكين الأطفال والشباب من التعبير عن أنفسهم. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا التزامنا ببرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وبمجالات أولوياته الخمسة الجديدة. وفي جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، يوجد عدد متزايد من برامج الشباب الهادفة لإقامة تعاون بشأن أنشطة واسعة النطاق بين الشباب في دول أعضاء وغير أعضاء مختلفة. فجمع الشباب من خلفيات مختلفة ومن بلدان مختلفة يساعد في مكافحة التحيز والنماذج النمطية. فالشباب عامل رئيسي في إيجاد المجتمع المتسامح الذي نريد جميعا أن نعيش فيه. ويجب أن يعتبر الشباب جزءا من الحل.

ويشيد الاتحاد الأوروبي إشادة خاصة بالشبكة المتحدة من بناة السلام الشباب، وهي شبكة عالمية للشباب ومنظمات الشباب تنشط في ميدان بناء السلام. وعملهم مثال يحتذى بالنسبة لنا جميعا ودليل على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني للنهوض بثقافة السلام. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير العالمي عن ثقافة السلام الذي أعدته أكثر من ٧٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني. فهو إسهام هام في تقييم استعراض التقدم الذي أحرز في السنوات الخمس الماضية.

أخيرا، يشيد الاتحاد الأوروبي بأعمال اليونسكو بوصفها الوكالة الرائدة لبرنامج العمل المعني بثقافة السلام. ويتسم التزام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتعزيز ثقافة السلام في مجالات اختصاصها بنفس الأهمية كعهده دائما، وأننا نحث اليونسكو على اتباع قدر أكبر من التآزر في نطاق منظومة الأمم المتحدة حتى يمكن تحقيق نتائج ملموسة.

ويشيد الاتحاد الأوروبي أيضا إشادة خاصة بالعمل الذي تضطلع به اليونسكو في مجال صياغة مشروع اتفاقية معنية بحماية المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني. ونرحب باعتماد تلك الاتفاقية الدولية في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو. ونحث الدول الأعضاء على التصديق عليها في وقت مبكر قدر الإمكان.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): مضت ستون عاما منذ إنشاء الأمم المتحدة بعزم ''على أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحُسن جوار''، على نحو ما أعربت عنه ديباجة الميثاق. وقد مضت أربع سنوات الآن منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٦/٥٦ المعنون ''برنامج عالمي للحوار بين الحضارات'' جاعلا سنة ٢٠٠١ سنة الحوار بين الحضارات.

ومع ذلك، فما زالت توجد حتى اليوم مشاكل تثير القلق البالغ للشعوب في كل مكان. وما زالت الصراعات والمجابهات الناجمة عن الاختلافات العرقية والدينية قائمة في جميع أنحاء العالم. والعولمة، التي يمكن أن تقرب بين الحضارات المختلفة، وتسهم بمنافع كثيرة للمجتمع يمكنها أيضا أن تفتح المجال أمام التعصب بين الشعوب عندما تحتك تلك الشعوب مع حضارات تختلف عن حضاراتها، دون أن تستعد لذلك. ومن الأهمية بمكان، للتعامل مع هذه الحالة المؤسفة، أن نشجع الحوار بين الشعوب والحضارات، على أساس من روح التسامح والتفاهم المتبادل.

وفي اجتماع القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أكد الزعماء من جديد أن كل الثقافات والحضارات قد أسهمت في تقدم الجنس البشري. واعترفوا بأهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي في جميع أنحاء العالم، وألزموا أنفسهم بتعزيز ثقافة السلام والحوار على الصُعد المحلية والإقليمية والعالمية. ومسؤوليتنا هي أن نحقق ذلك الهدف. وتؤمن اليابان من جانبها بأن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات قام بدور هام في تعزيز التفاهم بين الشعوب والحضارات في كل أنحاء العالم، ومن ثم أسهم في تحقيق مزيد من التنمية لثقافة السلام.

وفي ذلك الصدد، يشيد وفدي إشادة فائقة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على الدور الأساسي الذي اضطلعت به في تنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات. وقد أدرجت منظمة اليونسكو البرنامج العالمي في استراتيجيتها المتوسطة المدى للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، بغية تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في صوغ التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات. وفي هذا الإطار، قامت اليونسكو بتنظيم ورعاية مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة والمؤتمرات والاجتماعات من قبيل المؤتمر الدولي المعني بالحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب المعقود في باريس في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، علاوة على ندوات إقليمية ومؤتمرات عن الحوار بين الحضارات.

وإنني أرحب، في ذلك السياق باعتماد اتفاقية حماية تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني من جانب اللجنة الرابعة للمؤتمر الثالث والثلاثين لليونسكو المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي اعتقادنا أن الاتفاقية ستحمي التنوع الثقافي وتعززه من خلال توفير إطار للعمل بعيد الأثر.

وأعتقد أن احترام التنوع الثقافي والحوار فيما بين الثقافات هو أحد أهم الضمانات الأكيدة للتنمية والسلام.

وتعتقد اليابان أن الحاجة الملحّة تدعو إلى قيام شراكة عالمية، وأنه يتعين القيام بعمل ملموس من خلال مبادرات عملية لزيادة تعزيز الحوار بين الحضارات، وذلك على نحو ما أكده تقرير الأمين العام عن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات الوارد في الوثيقة (A/60/259) الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وإلى جانب مبادرات اليونسكو، ترحب اليابان أيضا بالمبادرات العديدة التي قدمتها الدول الأعضاء لتنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات. وهي ترحب بمبادرة تحالف الحضارات التي أطلقها الأمين العام في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ضمن مبادرات أخرى.

وكان من حُسن طالع بلدي، على مدى تاريخه الطويل، أنه تعرّف إلى مختلف الحضارات واستوعبها، مثل تلك الحضارات الآتية من الصين والهند، والحضارة الغربية في الأزمنة الحديثة. ونجحت اليابان في التعايش مع ثقافات متنوعة مع المحافظة على هويتها الخاصة في الوقت ذاته. وإذ تسلّم اليابان بالفوائد الجمة للتنوع الثقافي، فإنها تعلّق أهمية على التفاعل بين الشعوب وتسلّم بأهمية تفهم كل شعب لثقافة الآخر وحضارته وتشجيع التفاهم المتبادل من خلال الحوار.

وإذ تأخذ اليابان ذلك في اعتبارها، فإنها تعلّق أهمية خاصة على التعارف بين الشباب، الذين سيقومون بأدوار رئيسية في المجتمع الدولي في الحقبة المقبلة. وتنوي اليابان من خلال برامج توجيه الدعوة إلى الشباب، على غرار البرنامج العالمي للتبادل الشبابي، بذل مزيد من الجهود في مجال تعزيز التفاهم المتبادل لتجاوز الاختلافات بين الثقافات واللغات.

وقد قامت اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، استجابة لإعلان سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، بإطلاق مبادرة جديدة تسعى إلى زيادة تعزيز التفاهم بين اليابان والبلدان الإسلامية، كجزء من الجهود المبذولة لتشجيع الحوار بين الحضارات. ومنذ ذلك الحين اضطلعت اليابان اضطلاعا نشطا ببذل مجموعة من الجهود لتعميق التفاهم بين الثقافات والحضارات من خلال الحوار من قبيل بعثة التبادل الثقافي والحوار بين اليابان والشرق الأوسط، ومحفل الحوار العربي الياباني، وحلقات دراسية عن الحوار بين الحضارات بين العالم الإسلامي واليابان.

واستنادا إلى الخبرة المتراكمة من خلال هذه الحوارات الثقافية والحوارات الإقليمية الخاصة، قررت اليابان عقد مؤتمر من منظور أعرض. وفي مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلن رئيس الوزراء جنيشيرو كويزومي أن تشاطر تجاربنا ومعارفنا من خلال الحوار بين الحضارات والثقافات والأفراد يشكل ضرورة حيوية. وتحقيقا لهذا الغرض، عرض استضافة محفل الحضارة العالمي حتى يتسنى لجميع البلدان تشاطر خبراتها والحفاظ على تقاليدها مع النهوض في ذات الوقت بعملية تحديث ذاتها.

وفي ذلك المحفل الذي عقد في طوكيو في تموز/يوليه ٢٠٠٥، أشار رئيس المحفل الأستاذ أمارتيا سين، في خطابه الافتتاحي في المحفل، إلى أن التمييز القائم على الحضارات فحسب، لا معنى له، لأن ما يعرفنا هي مجموعة متنوعة من الشواغل ومن ثم لا يمكن أن تُختزل في مجموعة واحدة من الملامح. وبدلا من ذلك، علينا أن نرى ما تنطوي عليه الحالة الإنسانية من ثراء. وقال إن المحفل، بهذا المعنى، لم يكن عن حوار بين الحضارات وإنما عن حوار عالمي بين الشعوب التي تجاهد لمعالجة المشاكل والمظالم الموجودة في العالم. ووفر المحفل فرصه للحكومات، والمشاريع الخاصة، والهيئات الأكاديمية، والمجتمع المدني لمشاطرة وعي مشترك بالقضايا وتكوين شبكات بهدف تعزيز التفاعل من خلال الدخول في

مناقشات جادة عن الأوضاع الراهنة. وتسلّم اليابان بفضيلة الحوار والسلام المطلقة، ومن ثم فهي تود مواصلة جهودها لتعزيز الحوار والسلام.

وخلال السنوات المقبلة سنواصل عملنا، بالتعاون الوثيق فيما بيننا، لتوسيع الحوار وتبادل الآراء بين الحضارات. ولذلك، أود أن أختتم بياني مؤكدا مرة أخرى عزم اليابان على مضاعفة جهودها لتحقيق ثقافة السلام.

السيد البدري (مصر): السيد الرئيس، أظهرت الأحداث الدولية المتلاحقة الأهمية الخاصة لمفهوم ثقافة السلام، التي تشكِّل الفكر والقيم والسلوك المبني على احترام السلام وحقوق الإنسان وغيرها من القيم الأساسية التي ارتضيناها لأنفسنا منهجا في الحياة. فلم تعد ثقافة السلام رفاهية سياسية، ولكنها أصبحت ضرورة سياسية، وحتمية أمنية، ومسؤولية إنسانية، فهي الروح الحقيقية لمفهوم الأمن الجماعي الذي يجب أن يبدأ بنا ومن خلالنا كأفراد وحكومات وشعوب، من خلال احترام القيم الإنسانية الرفيعة والالتزام بالأطر القانونية الدولية التي وضعت لتحكم العلاقات الدولية على أساس من المساواة والمعايير الواحدة، وبما يحقق الأمن الفعلي لجميع الشعوب والدول، ويمثِّل الأساس الذي يبنى عليه السلام في إطار من التوازن بين الحقوق والواجبات.

ولا يقوم السلام إلاّ بالتواصل بين الحضارات والثقافات والأديان، كما أنه لا يقوم إلاّ من خلال تثبيت مبدأ احترام الشعوب والحكومات لثقافات الغير وحقوقهم الأساسية وإدراك الجميع أننا نعيش في عالم يتميز بالتواصل الحضاري، حيث يشكِّل الاختلاف بين الحضارات العنصر الرئيسي للتنوع الإنساني القائم على دعم التواصل على مَر التاريخ. فالتراث الإنساني واحد، ولكن روافده الحضارية والثقافية والفكرية متعددة، رغم اختلاف إسهاماتها في بناء الحضارة الإنسانية، وتسلسل وتعاقب إسهامات تلك الحضارات، وخاصة الحضارة الإسلامية.

ولئن كانت المبادرات قد تعددت في السنوات الأخيرة من أجل دفع الحوار بين الحضارات، فهناك علامات بارزة وأساسية لهذا الوعي الدولي الصاعد، وعلى رأسها إعلان عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات، واعتماد الأجندة الدولية للحوار بين الحضارات بقرار الجمعية العامة ٥٦/٦، وأخيرا إعلان الأمين العام في تموز/يوليه الماضي عن مبادرة تحالف الحضارات، وتشكيله لفريق من الشخصيات البارزة لإعداد تقرير حول سبل تفعيل هذه المبادرة. وفي تقدير وفد مصر، أن هذه المبادرة إذا ما أُحسن استغلالها وتوجيهها في ظل صدق النوايا ستحقق الاستفادة المرجوة لدفع الحوار بين الحضارات والثقافات في إطار مؤسسي دولي فعال يقوم على وضوح الرؤية والهدف والوسيلة.

ومع إيماننا بأهمية الحوار بين الحضارات والثقافات في دعم السلام العالمي وفتح الجسور بين الشعوب على اختلافها، إلاّ أن هذا الحوار يجب أن يقوم على أسس ثابتة وركائز واضحة منها: أولا، احترام الخصوصية والتعددية الثقافية والفكرية والعقائدية للآخرين، واتخاذ الحوار كأساس لتعميق احترامنا لخصوصياتهم؛ ثانيا، أن يقوم الحوار على أساس تحديد وتعظيم القواسم المشتركة لثقافاتنا وقيمنا الجماعية وتراثنا المشترك، والسعي من خلال التعاون والتكامل إلى إحداث التقارب الثقافي والعقائدي الذي يشكل الأساس الصلب لجهودنا الجماعية؛ ثالثا، أهمية توسيع قاعدة التحاور حتى يمكن أن تتكامل مع الأطر التقليدية، وعلى رأسها الإطار عبر الحكومي وعبر الأكاديمي، من خلال توسيع نطاقها لتكون بين قطاعات من الشعوب المختلفة، ومن كافة الأطراف المعنية حسبما طالب به الأمين العام في تقريره؛ رابعا، أهمية عدم تسييس أي حوار

بين الشعوب والحضارات، أو تسخيره لخدمة قضايا سياسية أو لتطبيق معايير مزدوجة أو أسلوب انتقائي، فالسياسة يجب أن تعمل على تعميق التعاون بين الشعوب وليس التفرقة فيما بينها؛ خامسا، تأكيد سمو الأديان التي تهدف جميعا لرفعة الإنسان وتعظيم شأنه، والابتعاد عن وصم أي دين بأنه منبع للتطرف والعنف والإرهاب، فهذا يتناقض والرسالة الأساسية للأديان جميعا، وهي التسامح وحماية الأرواح والحفاظ على كرامة الإنسان.

والدور الوطني في ترسيخ ثقافة السلام وتعميق الحوار بين الحضارات يكتسي أهمية متزايدة. ومن هذا المنطلق، حرصت مصر على اعتناق هذه الثقافة في المناسبات كافة حتى قبل إقرارها على المستوى الدولي. فكانت مصر أول دولة مدّت يدها للسلام في الشرق الأوسط من خلال مبادرة السلام التي قام بها الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٧ اقتناعاً منها بأن السلام هو أساس التعايش، فكانت هذه المبادرة الانطلاقة التي استندت عليها، ولا تزال، العملية السلمية في المنطقة في السنوات التالية، رغم تعثرها في تحقيق أهدافها حتى الآن.

وفي نفس الإطار، كانت مصر من طليعة الدول التي التزمت بإعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام الصادرين عن الجمعية لعامة، فشهدت السنوات الأخيرة جهدا مكثفا لتنفيذ ما ورد في الإعلان وبرنامج العمل من أهداف، سواء من خلال تطوير مناهج التعليم في مصر لتعزز من مفاهيم وثقافات التسامح والحرية والسلام وحقوق الإنسان، أو من خلال تحرك ثابت لترسيخ الديمقراطية والتعددية والحريات الأساسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في رسم مسار العمل الوطني وتنفيذه تحقيقا للأهداف القومية.

وساهمت مصر بدور رائد في تعزيز ثقافة السلام والحوار في المنطقة العربية من خلال الدور النشط الذي تقوم به في إطار جامعة الدول العربية، وكذلك في إطار مكتبة الاسكندرية التي تلعب دورا هاما في تفعيل الحوار بين الحضارات لدعم الجهود المبذولة نحو احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك استضافتها للمؤسسة الأوروبية المتوسطية (''أنا لندت'') التي تتضمن أهدافها إبراز التراث المشترك لمنطقة المتوسط من خلال دعم الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب في الإطار المتوسطي.

وعلى الرغم من الصورة المبشِّرة التي يقدمها تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام وغيرها من الوثائق الأخرى في هذا المجال، ومن ضمنها تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو الذي تضمن اقتراحات بناءة جديرة بالدراسة، إلاّ أن الأمر لا يزال بحاجة إلى جهد إضافي على المستوى الدولي من أجل تثبيت أركان هذه الثقافة. فهناك بقاع عديدة في العالم لا تزال تعاني من حالات حرب واحتلال أجنبي وفقر وجوع ومرض، كما لا تزال هناك شعوب ترزح تحت وطأة نظام دولي اقتصادي وتجاري غير عادل لا يأخذ متطلبات الدول النامية واحتياجاتها في الاعتبار، برغم الاعتراف الكامل بالعلاقة الوثيقة بين التنمية والأمن على المستوى الدولي. كما تظل الديمقراطية مفهوما ينفذ على مستوى الدولة ويغيب عند تطبيقه على مستوى العمل الدولي، وهو ما يحتاج منّا جميعا إلى مراجعة سلوكنا لتحقيق مزيد من التفهم والعمل المشترك لإصلاح هذا الخلل.

وختاما، فإن وفد مصر يحدوه الأمل في أن نصل إلى اليوم الذي يدرك فيه الجميع أن عام ٢٠٠٠ يجب ألاّ يكون وحده العام الدولي لثقافة السلام، وأن يوم ٢١ أيلول/سبتمبر من كل عام يجب ألاّ يكون وحده اليوم العالمي للسلام،

بل أن كل عام يجب أن يكون عام ثقافة السلام، وأن كل يوم يجب أن يكون احتفالا بالسلام العادل والشامل المبني على احترام حقوق الآخرين ومعتقداتهم وثقافاتهم، فهذا هو الخيار الحقيقي والوحيد أمامنا لتحقيق مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية وباسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام كوفي عنان على ما جاء في تقريره من معلومات من شأنها أن تعزز مناقشاتنا لهذا البند. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال صون التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الحضارات.

بالرغم من التوصيات التي أجمع عليها قادة الدول والحكومات قبل خمس سنوات في مؤتمر الألفية، والهادفة إلى تنمية ثقافة السلام والحوار بين الحضارات من أجل التغلب على الاختلافات والصراعات والعقبات التي تفرق بين الأمم والشعوب، وهو ما اعتمده رؤساؤنا في اجتماعهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إلا أن مظاهر التعصب العرقي والإثني والعقائدي وما صاحبها من ممارسات للعنف ما زالت تشكل أحد أهم التحديات الأساسية التي تساهم في نمو بؤر التوتر والنزاعات المسلحة ومظاهر انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من دول العالم، الأمر الذي بات يكسب مبادرات الحوار بين الحضارات أهمية ملحة للغاية، إلى جانب الجهود والمبادرات السياسية والدبلوماسية الأخرى المبذولة لتحقيق المزيد من التفاهم والتقارب بين الشعوب ونشر أفضل الممارسات الإنسانية وفي مقدمتها مبادئ التفاهم والتسامح والتآزر والتضامن المنافي لجميع أشكال التطرف البشري والكراهية.

ولو نظرنا إلى الأحداث التاريخية المتلاحقة، وخصوصا على مدار العقدين الماضيين، نرى أنه مع انتهاء الحرب الباردة وانخفاض مظاهر الصراع بين الشرق والغرب، برزت أنواع جديدة من الصراعات الناجمة عن التنافس العرقي والديني والثقافي والحضاري بين الشعوب، وغيرها من مظاهر التنافس بين الشمال والجنوب، والأغنياء والفقراء، وهو الأمر الذي بات يشكل تهديدا للأمن والسلم والاستقرار العالمي. وبالتالي، فإن مسؤولية معالجة الفجوات الحضارية المتعمقة بين الشعوب تقع على كاهل جميع الدول والقادة الروحانيين وغيرهم من الكوادر والشخصيات النموذجية الاجتماعية والعلمية والثقافية، كل في مجاله.

ونؤكد أيضا على أن مرتكبي العنف والإرهاب وممارسات التطهير العرقي وغيرها من جرائم الحرب المفجعة التي شهدتها العديد من مناطق العالم خلال السنوات القليلة الماضية ليسوا من جنسية أو ديانة أو عرق واحد بل يندرجون تحت أصول وانتماءات سياسية ودينية وعرقية مختلفة. وبالتالي فإنه يقلقنا تواصل حملات التمييز والعداء والتشويه المغرضة التي يبثها العديد من وكالات ومؤسسات الإعلام ضد فئات عرقية وعقائدية معينة. ونعتبر أن هذه الحملات هي مصدر أساسي لتغذية مناخ الكراهية والتمييز بين الشعوب والحضارات. ونطالب كخطوة أولى لمعالجتها قيام الدول، وخصوصا أجهزة الإعلام فيها، بانتهاج الموضوعية والشفافية عند تناولها لقضايا وأزمات الدول النامية، فضلا عن اتخاذها لجملة من التدابير الجادة والكفيلة بالتصدي لجميع ممارسات العداء والتحريض والتمييز ضد شعوبها، وخصوصا الإسلامية والعربية منها.

إن الأبعاد الإيجابية التي أفرزتها معطيات العولمة خلال العقدين الأخيرين ساهمت، إلى جانب فوائدها الاقتصادية والإنمائية المتعددة التي عمت العديد من الشعوب، في إفراز ما تُسمى هيمنة مؤسسات الإعلام والتكنولوجيا المتقدمة

على ثقافات الدول النامية، وخصوصا فئة الشباب منهم، والذين عزف الكثيرون منهم عن الانخراط في خصوصيات التنوع الثقافي الذي تتمايز به مجتمعاتهم. وعليه فإننا، وإذ نؤمن بأهمية التفاعل والتنوع المتساوي بين الحضارات، نطالب مؤسسات الدول المتقدمة بوقف احتكارها للتكنولوجيا العالمية الحديثة وسياساتها الانفرادية الموجهة والعمل على تفهم هموم وشواغل وقضايا الدول والشعوب الأخرى دون التدخل في شؤونها الداخلية ومحاولات استنكار حقوقها الوطنية.

وندعو أيضا إلى أن تشمل جميع مبادرات الحوار بين الحضارات اتخاذ التدابير الجادة والفاعلة الهادفة إلى تسوية مشاكل الاستعمار وبعض مظاهر الاحتلال الأجنبي التي مازالت باقية حتى الآن، وتضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وخصوصا ما يتصل منها بمكافحة الفقر والتنمية والتمتع ببيئة آمنة ونظيفة، وأيضا انتهاج خطط هادفة وغير مشروطة لتحرير التجارة وحصول الدول النامية على أحدث تقنيات الإنتاج المتقدم الكفيل بتوفير فرص إنمائية أفضل لسكانها، وبما يساهم في تقريب المسافات المتباعدة بين مستوى الشعوب في إطار من العدالة والشفافية والمساواة التي تكفل احترام الذات البشرية وكرامتها وعقائدها وحقوقها غير القابلة للتصرف والبعيدة كل البعد عن توجهات الكيل بمكيالين، التي ما زالت تُمارس حتى الآن تجاه العديد من قضايا ومصالح الدول.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وانطلاقا من عادات وتقاليد مجتمعها العربي الأصيل والمستمدة من مبادئ الثقافة الإسلامية الحنيفة المؤمنة بمبدأ التعددية، حرصت على انتهاج سياسات عامة ملائمة في إطار محورين متوازيين.

الأول شمل بث العديد من البرامج التعليمية والثقافية والاجتماعية الهادفة إلى ترسيخ قيمها الإنسانية والأخلاقية الكريمة لدى فئات مجتمعها لضمان مشاركتها الأفضل في خطط التنمية الوطنية وفوائدها، وحمايتها من جميع الآفات والأمراض الصحية والنفسية والاجتماعية السلبية المنتشرة.

والثاني هدف إلى تسخير وتطوير هذه القيم والمفاهيم مع تغيرات العصر ومستجداته دون المساس بجوهرها، وأيضا تكريس مفاهيم تعزيز الاحترام المتبادل لثقافات وتقاليد ومعتقدات الشعوب الأخرى لدى نفوس أبنائها. وقد تجسد ذلك يوم أمس في الخطاب الذي وجهه صاحب السمو، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة أثناء لقاءه بضيوفه من علماء الدين الإسلامي بمناسبة شهر رمضان الفضيل، والذي أكد خلاله على ضرورة إبراز سماحة الإسلام ومعانيه السامية القائمة على التراحم والتآخي والتسامح واحترام الأديان الأخرى والحض على الفضائل والعمل في سبيل إرساء قيم الحق والمحبة والسلام وحب الخير للناس أجمعين.

وسنّت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا جملة من القوانين والقرارات التي كفلت حرية ممارسة الأقليات الأجنبية المقيمة في أراضيها لطقوسها وأنشطتها العقائدية والثقافية والاجتماعية، وشجعت طوال العام على إقامة وتنظيم المنتديات والندوات والحلقات والمعارض الثقافية المستقطبة للمفكرين والصحفيين والفرق الفولكلورية المختلفة من جميع أنحاء المعمورة لإثراء معرفة وانفتاح مجتمع الإمارات على مفاهيم وأفكار وتنوع هذه الحضارات، آخذة في الاعتبار تمسكه بخصوصيته وبيئته التي نشأ وترعرع فيها.

أما على الصعيد الخارجي، فقد نشطت دولة الإمارات العربية المتحدة في إبرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتبادل الثقافي والإعلامي والتربوي والتعليمي سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي والدولي. ودرجت أيضا على المشاركة في المؤتمرات ومنتديات الفكر

في العالم مما ساهم في إثراء تفاعلها وتعاونها مع حضارات ومفاهيم الشعوب الأخرى.

وختاما، فإننا نأمل أن تشكل مداولاتنا في إطار هذا البند خطوة إيجابية باتجاه ترسيخ نموذج الحوار بين الحضارات كمنهج وأداة جديدة في طبيعة العلاقات الدولية لمد جسور التفاهم والتعاون والانفتاح بين الدول واستلهام جهودها المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن وروح التعايش السلمي بين شعوبها وأجيالها القادمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية اليوم في موضوعين مهمين في هذه المناقشة المشتركة بشأن البندين ٤٢ و ٤٣ من جدول الأعمال.

لقد دخل العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، عامه الخامس، وأود أن أشكر حكومة بنغلاديش على تقديم تلك المبادرة لجدول أعمال الجمعية العامة.

وخلال هذه الجلسة، تستعرض الجمعية أيضا التقدم المحرز في البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله الذي اعتمد في عام ٢٠٠١ (القرار ٥٦/٦)، الذي ندين بشأنه لحكومة جمهورية إيران الإسلامية.

ولدى باكستان ارتباط طويل بهاتين المبادرتين ودأبت تقليديا على أن تكون من مقدمي مشروع القرارين اللذين تولت عرضهما بنغلاديش وإيران في إطار هذين البندين من جدول الأعمال.

ونشكر الأمين العام على تقريريه عن بندي جدول الأعمال.

إن الإعلان بشأن ثقافة السلام (القرار ٥٣/٢٤٣)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، يُحدد مجموعة من القيم والاتجاهات والسلوك. وتقوم تلك الوثيقة التاريخية على أساس مبادئ التعاون المتعدد الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة، واحترام الحياة، وإنهاء العنف وتعزيز وممارسة اللاعنف من خلال التعليم، والحوار، والتعاون، والالتزام بالتسوية السلمية للصراعات.

وفي كوكبنا الذي يتصف بالعولمة، هناك المزيد من التفاعل بين جميع الثقافات والحضارات. وأدى ذلك إلى بروز نوع جديد من التبادل والتفاهم بين الشعوب في جميع المناطق، وإلى إيجاد فرص غير مسبوقة لانتقال الأفكار.

ولكن المفارقة الكبيرة للعالم اليوم هي أنه، بينما قرب الأشخاص بعضهم من بعض وأنشأ شبكة واسعة من الاتصال والترابط، فإنه أيضا سبب الانقسامات والاحتكاكات بين المجتمعات وداخلها. وتظهر العديد من تلك الانقسامات والاحتكاكات في نبرات دينية.

وأدى انتشار مصادر وقنوات المعلومات، بدلا من تعزيز تفاهم أفضل بين الشعوب، إلى توطيد القوالب النمطية والمفاهيم المغلوطة. وبالرغم من فرط المعلومات المتوفرة في الحال، يبدو أن فجوة سوء الفهم بين الأديان والحضارات قد اتسعت. وهناك على السواء نقص للمعرفة ونقص للتفاهم.

ويتفق العديدون على أن الأسباب الجذرية للاحتكاك بين الثقافات والحضارات ليست أسبابا دينية بشكل أساسي. والرسالة المحورية لجميع الأديان متطابقة تقريبا. والسبب الجذري للاحتكاك ليس صداما للحضارات ولكنه في أغلب الأحيان صدام للمصالح السياسية والاقتصادية. ومن الواضح أن الاستجابات للمصالح السياسية المتعارضة كثيرا ما تطرح بعبارات دينية، ولكن ذلك ليس سوى تمويه ظرفي يستخدمه الذي يسعون إلى تحقيق أهداف سياسية ووطنية ضيقة.

وبالتالي، فإن الحاجة إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين الأديان والثقافات تشكل حتمية معاصرة. ويجب ألا يسمح

للعرق والدين والثقافة واللغة والجنس أن تصبح مصدرا للانقسام. وعلينا أن نعيد التأكيد على بشريتنا المشتركة وقيمنا العالمية المشتركة. ولا بد أن نسعى للحوار بين مختلف الأديان وبناء جسور الصداقة والتفاهم والتعاون بغية تخفيف معاناة الذين يقعون ضحايا للتعصب والتمييز والاضطهاد والظلم.

وهناك اعتراف متزايد بالعديد من المبادرات التي قدمتها دول أعضاء بعينها في الأعوام الأخيرة بغية سد الفجوة الناشئة بين الأديان والثقافات والحضارات. واقتراح جمهورية إيران الإسلامية بإجراء حوار بين الحضارات، واقتراح باكستان بالاعتدال المستنير، ومبادرة التعاون بين الأديان من أجل السلام التي طرحتها الفلبين، والاقتراح بإقامة تحالف للحضارات الذي أطلقته مؤخرا إسبانيا وتركيا، هي اقتراحات متآزرة بشكل متبادل وتسعى لتعزيز الرفاه والحرية والتقدم البشري الشامل. وفي وسع جميع تلك المبادرات أن تعمل بوصفها أدوات للقضاء على حالات سوء الفهم بين الأديان والثقافات، وبوصفها ترياقا مضادا لفكرة الصدام بين الحضارات.

ولذا فإننا نوافق على التوصية الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن الاستعراض العالمي لمنتصف المدة للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، (A/60/279) ومفادها أنه ينبغي تعزيز إطار عالمي لإدماج الأهداف المختلفة للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام (القرار ٥٣/٢٤٣ ألف وباء).

وتقوم حاجة إلى تطوير آلية للتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بغية تعزيز التعاون بين جميع الأطراف الفعالة ذات الصلة وهي: منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.

وأي مسعى لتعزيز الانسجام بين الأديان والتعاون على المستوى الدولي بحاجة إلى أن يغطي الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية والمؤسسية. والطريق المؤدي إلى الأمام هو تعزيز التفاهم المتبادل وتركيز الموارد على التنمية البشرية، وتخفيض حدة الفقر، والتعليم والعدالة الاجتماعية.

وعلى المستوى السياسي، يتطلب تحقيق الانسجام بين الأديان تقويم أوجه الظلم السياسية التي كثيرا ما يتعرض لها العديد من الأشخاص على أساس دينهم أو عقائدهم.

وما فتئت باكستان تسعى منذ عدة أعوام إلى تعزيز التسامح الديني والتفاهم والتعاون في إطار الأمم المتحدة. واعتمدت الدورتان الثامنة والخمسون والتاسعة والخمسون للجمعية العامة قرار باكستان بشأن تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون، الذي أكد، في جملة أمور، على ضرورة تعزيز الحرية والعدالة والتسامح والتعاون واحترام تنوع الثقافات والأديان، التي تشكل جميعا عناصر مهمة لبناء السلام والأمن الدوليين.

وهذا العام، ستقدم باكستان مرة أخرى مشروع قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال يبرز المبادئ التي تنهض بالرفاه البشري والحرية عن طريق توحيد جهودنا الرامية إلى تأمين السلام العالمي. ويحدونا الأمل أن تعتمد الجمعية العامة مرة أخرى بتوافق الآراء مشروع القرار الذي تقدمه باكستان بشأن تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون. ومن شأن مشروع القرار ذاك أن يظهر عزمنا الجماعي على تعزيز السلام والازدهار والأمل للجميع ورفضنا القاطع للتعصب والكراهية والتمييز.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن التزام الجمعية العامة بتعزيز ثقافة للسلام أمر تبرره حقيقة أن الحالة الراهنة للعالم ما زالت تتميز بنشوب الصراعات المسلحة،

والتهديد المستمر للإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتلك الويلات تبعدنا من بلوغ هدف تحقيق السلام، الذي استلهمه مؤسسو المنظمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لويزاغا (باراغواي).

ويذكرنا الأمين العام بهذا حين يشدد في تقريره عن أعمال المنظمة، وهو محق في ذلك، على أن الصراعات الداخلية العنيفة التي لا تزال مشتعلة في العالم كله توقع الملايين من الضحايا المدنيين، ويمتد أثرها إلى البلدان المجاورة، وتزيد من حدة التهديد للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك فإن الأمم المتحدة مخلصة لالتزامها بحفظ الأجيال المقبلة من نكبة الحرب، تحاول باستمرار أن تحول دون نشوب الصراعات، وأن تحلها، وأن تبني السلام. وتسعى عمليات حفظ السلام العديدة المكلفة الجاري الاضطلاع بها في أرجاء العالم، وخاصة في أفريقيا، لضمان السلام من خلال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ومن خلال تنظيم الانتخابات في بعض البلدان. وهي توضح الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا المجال.

وعلى الصعيد الإقليمي، ولا سيما في أفريقيا، تقيم بلداننا هياكل يمكن أن تعزز السلام وتقويه، كما يظهر في إنشاء الاتحاد الأفريقي مجلسا للسلام والأمن، وفي الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهما مؤسستان تقومان بوظيفتهما وتعربان عن رغبة أفريقيا في أن تمسك بزمام مصيرها.

غير أن تصميم المجتمع الدولي على تقوية السلام والأمن وتعزيزهما لا ينبغي أن يصرف نظرنا عن أهمية المزيد من توثيق الروابط فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، أي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من ناحية أخرى، وذلك للتحرك قدما للأمام في تحقيق السلام لشعوب العالم.

وفي هذا الصدد، يعد القرار الذي اتخذه الاجتماع العام الرفيع المستوى بإنشاء لجنة لبناء السلام إنجازا كبيرا، ويرجو وفد توغو أن تؤدي المشاورات التي بدأتها الجمعية العامة إلى تفعيل هذه اللجنة.

والسعى المستمر وصولا إلى عالم محب للسلام هو أمر مناسب حقا خلال عقد ثقافة السلام الذي أعلن قيامه في عام ٢٠٠١. وترحب توغو بالأنشطة الكثيرة التي تجري تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) على الصعيدين الدولي والوطني، وهي أعمال يصفها تقرير الأمين العام (A/60/279) بالتفصيل. ومن بين الأنشطة الكثيرة التي تجري برعاية منظومة الأمم المتحدة، نخص بالذكر حملة اليونسكو للتوعية العامة، لكون اليونسكو منسقا لبرنامج العقد، التي أذكت الوعي بفكرة أن ثقافة السلام ملازمة للحوار بين الحضارات. وينطبق هذا خاصة على الحالة عقب الأعمال الإرهابية البشعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة.

وبالمثل، في داخل البلدان، ينبغي أن تواصل أوساط اليونسكو سعيها لكفالة إصغاء الشعوب لقيم التسامح، واحترام الآخرين، والتعددية الثقافية، والتعايش السلمي. ومن ثم فإن من دواعي سعادتنا أن نرى هذه المناقشة تجري بعد أيام قليلة من اعتماد اليونسكو للاتفاقية بشأن حماية تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني. ونود أيضا التأكيد على أن المعلومات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام تجعل في الإمكان إحراز تقدم صوب ثقافة للسلام بين الآن ونهاية العقد في عام ٢٠١٠.

وكما هو معلوم فإن الإجراءات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة أو تشرع فيها بالتعاون مع الدول، وخاصة في مجالات التعليم وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، لا فرصة أمامها للنجاح ما لم تلق الدعم من حكومات بلداننا. وفيما يتعلق بتوغو، لا يمكننا قط مهما فعلنا أن نكرر بما فيه الكفاية أن سلطات توغو ما برحت على الدوام تعتبر مسعى السلام سواء داخل البلد أو خارجه، الأساس الحقيقي لسياسة البلد.

لذلك قرر صاحب الفخامة فاوري غناسينغبي بعد انتخابه رئيسا لبلدنا، منذ أشهر قليلة، أن ينشئ لجنة للتفكير في تاريخ توغو واستعادته لمكانته. ويمكن لأي مراقب على دراية بالحياة السياسية في توغو أن يدرك أن هذه اللجنة سوف تجعل في الإمكان رد الاعتبار لكل من أدوا دورا حاسما في التاريخ السياسي لتوغو. ويمثل إنشاء لجنة كهذه بالنسبة لحكومة توغو المرحلة الرئيسية في تعزيز المصالحة الوطنية ووحدة بلدنا.

وبغض النظر عن منع نشوب الحرب، ينبغي أن تُفهم ثقافة السلام أيضا بوصفها ثقافة الهدف منها هو كفالة رفاه شعوب بلداننا. والواقع أن في عالمنا، حيث أكثر من نصف السكان لا يزال يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، وحيث يصيب الفقر والبؤس أعدادا كبيرة من الرجال والنساء والأطفال ويحول بينهم وبين تلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية، بوسعنا أن نفهم بسهولة تامة أن السلام بالنسبة لأولئك المعذبين في الأرض، يعني أولا وقبل كل شيء العيش في أمن من العوز.

وفي هذا الصدد، يرجو وفد توغو أن تجد ضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، الأمر الذي أكده مجددا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الدعم اللازم الذي من حق بلداننا أن تنتظره من شركائها الإنمائيين. وهكذا، اقتناعا منها بأن نجاح عقد ثقافة السلام يتوقف على نفس العوامل، أصبحت توغو هذا العام من مقدمي مشروع القرار الذي عرضته من فورها بنغلاديش.

وختاما، يود وفد توغو أن يشير إلى أن السلام شكل من أشكال السلوك يجب أن تنعكس فيه باستمرار قيم أخلاقية كالعدل والتسامح والتفاهم المتبادل والشعور العميق بضرورة المشاركة. ونرى أن المعنى الحقيقي لعقد السلام يوجد في ممارسة هذه القيم.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بإعلان العام ٢٠٠١ عام الحوار بين الحضارات، اتخذ المجتمع الدولي خطوة هامة إلى الأمام لمصلحة السلام والاستقرار والأمن. ولهذا السبب تدعم جمهورية بيلاروس مفهوم الحوار فيما بين الحضارات وتشجعه. فعولمة العالم والتهديدات والتحديات الجديدة التي تواجهه تذكرنا بدرجة متزايدة بمدى تعددية أوجه الترابط بين الشعوب والبلدان في مختلف مجالات النشاط الإنساني، بما فيها البيئة والرعاية الصحية والاقتصاد والثقافة والأمن.

ويذكّر عالم اليوم المجتمع الدولي بضرورة توحيد جهودنا وإقامة شراكات عالمية، بصفة أساسية من خلال تعميق التقدير لقيمة تنوع الحضارات وتباين الطرق المؤدية للتقدم. واستنادا إلى ذلك التفاهم ينضم وفد بيلاروس إلى مقدمي مشروع القرار A/60/L.6، المعنون ”برنامج عالمي للحوار بين الحضارات“.

ويسرنا أن يكون البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات قد اجتذب اهتماما متزايدا من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وإن عقد عدد متزايد من الأحداث المتصلة بالحوار – مثل المهرجانات الثقافية وبرامج التبادل والمشاريع والمؤتمرات مشتركة في مجالات التربية

والعلم والثقافة – يعزز تفاهما أفضل بين الشعوب ويشجع ثقافة السلام.

وإنشاء تحالف الحضارات قد يولد زخما إضافيا لتعميم نهج يستند إلى الحوار بين الحضارات. ونتوقع أن تؤدي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة دورا نشيطا ونرحب بجهودها لإجراء حوار بين الثقافات.

من الضروري لكل بلد أن تصبح منجزات ثقافته الوطنية – بكل تنوعها من حيث الشكل والسمات والأسلوب – معروفة في ما وراء حدوده. وذلك يساعد في تحقيق التفاهم المتبادل والتسامح ويعزز الحوار بين الحضارات. وإن التفاهم المتبادل بين الدول لن يتحقق إلا عندما يكون ممثلو كل طائفة على علم بثقافة وتقاليد وأعراف الطوائف الأخرى ويحترمونها.

مع مرور كل سنة، تبرهن بيلاروس باطراد على أنها منتدى للمهرجانات الدولية الهامة والمسابقات والعروض والاجتماعات الفنية لممثلي المجتمع الفني. وتعلق بيلاروس أيضا أهمية كبيرة على الاحتفال بالمناسبات والأحداث التاريخية الهامة التي تمثل التفاعل والتكامل المتبادلين للثقافات. وهذا العام، استحدثت بيلاروس جائزة خاصة لتعزيز السلام والتفاهم المتبادل عن طريق الفن، تمنح للأفراد المشتركين في الثقافة والفن، وكذلك للمجموعات والمنظمات الخلاقة التي تقدم إسهاما هاما في تعزيز التعاون الثقافي الدولي وتسلط الضوء على منجزات ونماذج ثقافة فنية عالمية تستند إلى المثل العليا والقيم الإنسانية.

ويتفق وفدنا مع الأمين العام على أن من الضروري النهوض بفكرة الحوار بين الحضارات على المستوى المحلي مباشرة، حتى تتمخض عن نتائج ملموسة وتكون هامة للمجتمع الدولي بأسره.

إن السمة المميزة للصورة الثقافية في بيلاروس تتمثل في وجود أكثر من ١٤٠ ثقافة طائفية وأقلية سكانية: الروسية والبولندية والليتوانية واللاتفية والأوكرانية واليهودية والتترية وغيرها. ولتلك الثقافات جذور تاريخية في بيلاروس، فضلا عن تطلعاتها المصيرية وسماتها المميزة. ولئن كانت تلك الطوائف والأقليات محتفظة بتنوعها القومي فإنها، عندما تؤخذ مجتمعة، تشكل جزءا من تراثنا الثقافي الوطني العام. إن السياسة الثقافية للحكومة تحمي التماسك والتفاعل الطبيعي بين الثقافات وبين الطوائف مع الثقافة البيلاروسية. وهي تضمن التطور الحر للمجموعات القومية والطائفية بين سكان البلد وتسعى إلى السماح لهم بحرية الإعراب عن توجههم الثقافي المحدد واندماجهم في ثقافتنا المشتركة الأكبر. وتدعم الحكومة الروابط الثقافية والروحية واللغوية بين المواطنين من أصول قومية أخرى وبلدان آبائهم وأجدادهم.

في الختام، يود وفد بيلاروس أن يعلن دعمه التام للبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات بصفته أساسا لإقامة وتعزيز تفاهم وثقة متبادلين بين البلدان والشعوب.

السيد عساف (لبنان): تستأنف الجمعية العامة اليوم النظر في مسألة الحوار بين الحضارات لتقييم ما تم تنفيذه من البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات الذي اعتمد قبل أربع سنوات. ويتصادف النقاش هذا العام مع حلول منتصف العقد الدولي لثقافة السلام، التي تعتبر نتيجة طبيعية للحوار.

إن الأمم المتحدة هي أفضل مكان لتجسيد الحوار بين الحضارات ووضع مثل جديدة يحتذى بها في العلاقات الدولية. وقد نظمت الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مجموعة واسعة من الندوات والمؤتمرات لنشر الحوار وتعزيزه. ويحفل جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة بمجموعة بنود وقرارات تدعو جميعها إلى الحوار والتفاعل والتسامح. فمن مشروع القرار حول

البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (A/60/L.6) إلى مشروع القرار حول العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/L.5)، نجد أيضا مشاريع أخرى بينها مثلا، مشروع قرار حول حقوق الإنسان والتنوع الثقافي وآخر حول تشجيع الحوار بين الأديان (A/60/L.4).

وإلقاء نظرة على ما يدور حولنا يؤكد أننا محكومون بالحوار والتفاعل. فالحضارات والثقافات متعددة ومتنوعة، ناهيك عن الأديان واللغات والأعراق وغيرها. وهذا ما يجعل الاختلاف واقعا لا يمكن نكرانه والحوار وسيلة لا مفر منها. فالحوار بين الحضارات يعني الاعتراف بالاختلاف عند الآخر وتكريسه والقبول به. فالاختلاف ضالة الحوار ولا يمكن تخيل حوار بين متشابهين. الحوار يعني التعامل مع التنوع على أنه مصدر غِنىً وليس على أنه مصدر خطر. الحوار بين الحضارات يسعى إلى تفاعلها وتكاملها ولا يعني بالضرورة السعي إلى دمجها أو تذويبها. الحوار يعني العمل على تكريس وجود الآخر من خلال اختلافه وليس العمل على إبعاده أو إلغائه. الحوار يعني الاعتراف بنسبية امتلاكنا للحقيقة. فالحقيقة لا يمكن أن تكون حكرا على حضارة أو ثقافة، بل تتشارك فيها جميع الحضارات. وهذا يعني أن ننظر إلى ما في غيرنا من حسنات لنستفيد منها وإلى ما في أنفسنا من عورات لنصلحها. الحوار يعني التسامح، ولا يعني فرض القوي رأيه على الضعيف؛ إنه يعني الإصغاء إلى الآخر، فيشعر الضعيف أن القوي ينصت له، ويشعر القوي أنه ملزم بشرح قضيته أمام الآخرين.

ويشير تقرير الأمين العام حول البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (A/60/259)، إلى أن وزارة الثقافة اللبنانية أبلغت الأمانة العامة بالنشاطات التي قامت بها الحكومة اللبنانية لتشجيع الحوار بين الحضارات. والحوار في لبنان ليس مبدأ أو شعارا فحسب، بل واقع يعيشه اللبنانيون في كل يوم، حيث يتجلى التنوع في مختلف النواحي الدينية والثقافية ضمن إرادة العيش الواحد بين المسيحيين والمسلمين. وهذا ما جعل لبنان مثالا للتلاقي، ودفع قداسة الحبر الأعظم، الراحل، إلى القول أن لبنان أكثر من بلد؛ إنه رسالة.

وفي إطار البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات اعتمدت الدول الفرانكفونية خلال مؤتمرها التاسع الذي عقد في لبنان بين ١٨ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إعلان بيروت حول حوار الثقافات. وهو يدعو إلى جملة مبادئ حوارية، منها الانفتاح على كل الأفكار، بما فيها تلك المخالفة لأفكارنا، وتقدير ما فيها من اختلاف وتمايز، والبحث عن قيم مشتركة.

إن استكمال تحقيق البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات يتوقف على مثابرتنا نحن شعوب الأمم المتحدة على تحقيق ما تعاهدنا عليه في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة، من أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار. فنجعل عدو الأمس صديق اليوم، وصديق اليوم حليف المستقبل.

السيد مطهر (اليمن): اليوم، وبعد مرور ستة أعوام على إعلان عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الرامي إلى التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دونما تمييز على أساس العرق، أو نوع الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية، أو غيرها من الآراء، أو الأصول الوطنية، أو الاجتماعية، أو الثروة، أو الميلاد أو أي وضع آخر، يتطلب منا الأمر الاستمرار في بذل المزيد من الجهد لتحسين الأوضاع الدولية لحقوق الإنسان.

وخلال السنوات الماضية تم التركيز على أهمية وضع المعايير والآليات الدولية للأطر الأخلاقية والقانونية لحقوق

الإنسان في إطارها العام متجاوزة الاختلافات الثقافية والتاريخية لجعل مسألة حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته قيمة أعلى تحكم الأمم كافة.

وبالرغم من الجهود التي بذلت، فإن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تؤرق الجميع ببشاعتها وحدتها. فما زلنا نسمع عن حوادث التمييز العنصري والعنف ضد الفئات الأكثر ضعفا، كالنساء والأطفال وكبار السن والمعاقين، بالإضافة إلى عمليات القتل والاعتقال والإعدام خارج نطاق القانون. إن المعالجة الدولية لهذه الظاهرة بالرغم من أهميتها ليست بالمستوى المطلوب. ولذلك، يجب أن يكون هناك تعاون على كافة المستويات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع لتشكيل وعي عام. وفي هذا السياق، أيد زعماء العالم في وثيقة نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، ضرورة النهوض بالتثقيف والتثقف في مجال حقوق الإنسان على جميع الصعد، وتشجيع كل الدول على اتخاذ مبادرات توعية في هذا الشأن.

وقد اهتمت الجمهورية اليمنية منذ قيامها في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة. وقد جسدت ذلك في تشريعاتها ابتداء بالدستور ومرورا بكل القوانين النافذة، وترجمت هذا الاهتمام من خلال التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وإيمانا من الجمهورية اليمنية بأهمية موضوع حقوق الإنسان، تم استحداث وزارة لحقوق الإنسان كجزء من الجهاز التنفيذي للدولة. وتم تعيين امرأة على رأس هذه الوزارة، التي من بين أهم أهدافها اقتراح السياسات والخطط والبرامج والإجراءات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان، وتنمية الوعي القانوني للمواطن وإرشاده إلى حقوقه المكفولة دستورا وقانونا، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المجتمع بمختلف وسائل التوعية، وتعزيز مجالات التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، من خلال إشراكها في مناقشة التقارير الوطنية المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان، وكذلك في إقامة الفعاليات وأنشطة التوعية بحقوق الإنسان.

كما تعتبر اليمن من أوائل الدول المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتسعى جاهدة إلى إدماج مواد تلك المعاهدات والاتفاقيات ضمن مواد القانون اليمني، حتى لا تظل جامدة ولا تلقى تطبيقا في الواقع العملي. وتأسيسا على ما سبق، فالجمهورية اليمنية تراعي في كافة خططها الوطنية أهمية الوعي وتعزيز ثقافة السلام وحقوق الإنسان. ومن أبرز هذه الخطط الرؤية الاستراتيجية لليمن حتى عام ٢٠٢٥، والاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب، والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار، واستراتيجية النوع في مجال الزراعة والأمن الغذائي، والسياسات السكانية الوطنية لعام ٢٠٠١ حتى ٢٠٢٠.

ويتصف المجتمع اليمني بالتسامح القيمي والديني منذ القدم. ومصدر ذلك هو قيم الدين الإسلامي الحنيف، الذي ينبذ التمايز والفرقة، ويشجع على الإخاء والسلام. ففي اليمن أقلية يهودية لها نفس الحقوق والواجبات بوصفهم يمنيين، وتتمتع بكامل الحرية المطلقة في ممارسة شعائرها الدينية طبقا للدستور. كما قامت الحكومة اليمنية بإعادة النظر في الخطاب الإعلامي والثقافي والديني الذي يشمل كلا من الصحافة والمنابر الإعلامية، والتوجيه، وحث العلماء، والخطباء، وأساتذة الجامعات، وحلقات الدروس الدينية على توضيح أحكام الشريعة الإسلامية والتعريف بمقاصدها السمحة. وفي هذا السياق، عملت وزارة التربية والتعليم على توحيد التعليم الأساسي والثانوي في كل مناطق البلاد، حيث تم دمج المعاهد الدينية في إطار التعليم العام، مما

سيساعد على توحيد الأفكار بين مختلف شرائح المجتمع اليمني والبُعد عن الغلو والتطرف.

وتجدر الإشارة إلى أن القيادة السياسية اليمنية قد أولت ثقافة السلام أهمية خاصة وعملت على تقديم أمثلة حية للشباب اليمني تدل على التسامح والإخاء، بما في ذلك العفو عن الـ ١٦ شخصا الذين أشعلوا حرب الانفصال في عام ١٩٩٤، وكل الذين شاركوا في حرب الانفصال ودعوتهم إلى العودة والمساهمة في بناء الوطن. والإفراج عن كافة المحتجزين على ذمة قضايا أحداث الشغب التي شهدتها اليمن في صيف عام ٢٠٠٤، والسماح بعودة أفراد الأسرة الحاكمة قبل قيام الثورة اليمنية وتعويضهم عن ممتلكاتهم.

تعتمد اليمن في إطار مكافحتها للتطرف على الحوار مع المتطرفين، بغية نشر ثقافة السلام وتنويرهم بقيم الإسلام التي تدعو إلى التسامح والإخاء. وفي هذا الصدد، عُقد في العاصمة اليمنية صنعاء ندوة دولية نظّمها منتدى جسور الثقافات في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وعلى الصعيد الخارجي، تؤمن الجمهورية اليمنية بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وقد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن سياستها تتماشى مع هذا المبدأ، من خلال حل مشاكلها الحدودية مع جيرانها بالطرق السلمية.

إن مبادئ حقوق الإنسان واجبة التنفيذ، وعلينا التأكد من أن الالتزام بمقاصد العهد الدولي لحقوق الإنسان لن ينال من خصوصية الدول.

وفي الختام، فإننا نؤكد على أهمية حياد القرارات الدولية وتجاوزها لمعايير الازدواجية والانتقائية في تناول قضايا حقوق الإنسان.

السيدة نغ ين ين (ماليزيا) (تكلمت بالانكليزية): أولا، وقبل كل شيء، يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريريه عن تشجيع الحوار بين الأديان (A/60/201) وتنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (A/60/259)، ومذكرة الأمين العام عن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/279).

لقد سارت دائما الرغبة في السلام بموازاة الطبيعة الفطرية للبشر، طبيعة محاربة بعضهم بعضا. وقد شهد تاريخنا الحديث حربين عالميتين فظيعتين جلبتا على الإنسانية ويلات ومعاناة يعجز عنها الوصف. ومن أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات هذه الحروب، أنشئت الأمم المتحدة بتصميم جليل على ممارسة التسامح والعيش معا في سلام.

ومن المخيب للآمال أن نلاحظ أن الأحداث المأساوية الأخيرة – من الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتفجيرات مدريد ولندن، إلى الحادث الأخير الذي وقع في بالي – قد زادت من تفاقم الهوة المتّسعة بين الحضارات، وولّدت مفهوما سلبيا عن الإسلام، ولا سيما بين غير المسلمين في الغرب وفي أماكن أخرى. وهناك حاجة ماسة إلى تصحيح هذا المفهوم الخاطئ بأن هناك دينا بالذات يسمح بارتكاب الأعمال الإرهابية أو ثقافة معينة تجيز تلك الأعمال. فالإرهاب يجب أن يُعزى إلى مرتكبيه وليس إلى أي دين أو معتقد. ولا يوجد على الإطلاق ما يبرر الربط بين الإرهاب وجنس معين أو دين بالذات. ويجب أن ندرس بعناية الأسباب الجذرية لأي عمل من أعمال الإرهاب من أجل التصدي للإرهاب ومكافحته بشكل فعال.

يجب أن يدرك المجتمع الدولي أهمية إشراك المجتمعات المحلية في تشجيع التفاهم الديني والثقافي والقضاء على جميع أشكال التعصب الديني. ومع ذلك، من المؤسف أن هذه القضايا يتم تناولها بمنظور ضيِّق لجزء فرعي من مناقشة أوسع

حول مكافحة الإرهاب. وهذا يمثّل أسلوبا سطحيا للتعامل مع القضايا الحقيقية.

وإدراكا لذلك الاتجاه المشؤوم، تؤيد ماليزيا المبادرات المتخذة، من قبيل ثقافة السلام والحوار بين الحضارات والحوار بين الأديان، التي تمثّل الجهود الدولية الهامة لتعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين عن طريق تنفيذ برامج التفاعل بين الثقافات والتفاعل بين الحضارات وبين الأديان. إننا نعتقد أن ذلك التفاعل الإيجابي فيما بين الشعوب ذات الثقافات والقيم المتنوعة من شأنه أن يُساهم في تحقيق السلام والاستقرار العالميين، الضروريين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي ماليزيا، نعيش في بيئة وطنية متعددة الأديان ومتعددة الأعراق والثقافات. ويتعايش كل من الإسلام، الذي هو الدين الرسمي للدولة، وغيره من الأديان والمعتقدات، في بيئة متسامحة. وقد اضطلعت الحكومة ببرنامج لنشر تقييم صحيح للإسلام بوصفه قوة تدعو إلى الخير والتقدم وتؤكد على تحقيق التنمية التي تتفق مع مبادئ الإسلام وتركّز على زيادة تحسين نوعية الحياة. ونحن نسمي ذلك النهج ''الإسلام الحضاري''، الذي يشجعه رئيس وزراء ماليزيا منذ عام ٢٠٠٤. وعن طريق ذلك النهج، تدير ماليزيا بنجاح مجتمعها المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان بأسلوب منصف.

كما يضطلع المجتمع المدني في ماليزيا بمبادرات متعددة لتشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان، وأود أن أذكر بعضها هنا. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وآذار/مارس ٢٠٠٣، شرعت لجنة حقوق الإنسان الماليزية في إجراء حوار بين الأديان في كوالالمبور، حضره ممثلون عن الجماعات الدينية الرئيسية في ماليزيا. وهناك جهد آخر يبذله المجتمع المدني الماليزي، يتمثل في إنشاء التحالف الشعبي من أجل السلام الماليزي، أو باختصار ''السلام الماليزي''، الذي يعمل بنشاط في مجال أنشطة السلام وأنشطة تقديم المعونات الإنسانية. وقد أصبح العمل الذي يقوم به ''السلام الماليزي'' عالمي النطاق، ويشمل تقديم المعونات لضحايا تسونامي في إندونيسيا وسري لانكا، ولضحايا الزلزال الأخير في باكستان، وكذلك تأييد حقوق الشعب الفلسطيني.

وعلى المستوى الدولي، استضافت ماليزيا الجلسة الافتتاحية للجنة الشخصيات البارزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المعقودة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في بوتراجايا – العاصمة الإدارية الاتحادية. وقد طرحت الجلسة مقترحات بشأن الحوار المتعدد الثقافات والمتعدد الأديان، بطرق منها طريق المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وستنظّم ماليزيا أيضا الاجتماع الآسيوي الأوروبي الثالث للمؤتمر الوزاري المعني بالثقافات والحضارات، في كوالالمبور في عام ٢٠٠٧.

ووفد بلادي، إذ يأتي على ذكر تجربة ماليزيا، إنما ليؤكد على نقطة مفادها أن ثمة بعدا وطنيا وكذلك بعدا دوليا لمسألة التعايش السلمي والتعاوني بين الأديان والثقافات والحضارات فماليزيا تعتقد أنه إذا نجحت الحكومات في ترسيخ ثقافة من التسامح والاعتدال فيما بين الناس على الصعيد الوطني، فسيكون من السهل على الدول أن تتعاون على تشجيع التسامح والاعتدال بين القوميات والثقافات على الصعيد الدولي، وأن تحقق بالتالي السلام العالمي.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أشكر الأمين العام على تقريره عن تشجيع الحوار بين الأديان (A/60/201)، وأشيد بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تقريرها عن استعراض منتصف

المدة الشامل للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/279).

في الدورة الثانية والخمسين، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥/٥٢، الذي أعلن سنة ٢٠٠٠، السنة الدولية لثقافة السلام. وفي العام التالي، أضافت الجمعية العامة، في القرار ٢٥/٥٣، زخما جديدا لتشجيع ثقافة السلام، بتضمينه مسألة الأطفال، فأعلنت العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠، العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم. والأهمية الخاصة التي يعلقها المجتمع الدولي على ثقافة السلام تم التأكيد عليها في إعلان الألفية التاريخي. وهذا العام يصادف منتصف المدة للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم. وهو بحق الوقت المناسب لاستعراض التقدم الذي أحرزناه في السنوات الخمس الماضية.

إن العالم يواجه اليوم تحديات جديدة خطيرة. فالصراعات في أجزاء شتى من العالم، والإرهاب والجريمة عبر الوطنية، التي لا تحترم أي حدود، تترتب عليها نتائج سلبية وخيمة بالنسبة للتنمية والسلام والأمن. ولمواجهة التحديات الجديدة، علينا أن نعمل معا في كنف التعاون. وعلينا أن نعترف بأهمية احترام وفهم التنوع الديني والثقافي. وعلينا أن نروج لثقافة السلام. فواقع الأمر هو أن تشجيع ثقافة السلام يتسم بأهمية بالغة ونحن نكافح من أجل تحقيق السلام العالمي.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور قيادي في الحفاظ على ثقافة السلام وتعزيزها، من خلال اعتماد صكوك وإعلانات وخطط عمل دولية.

وتعلق ميانمار أهمية خاصة على تشجيع ثقافة السلام التي نطبقها على الصعيد الوطني في علاقاتنا مع جيراننا. فميانمار تتشاطر حدودا مشتركة مع خمسة بلدان من بينها أكثر دولتين اكتظاظا بالسكان، وهما الصين والهند. وتقيدنا بالاحترام المتبادل وفهمنا لمختلف الثقافات والتقاليد هو الذي يمكننا من إقامة علاقات سلمية وودية مع جميع جيراننا. ولدينا أيضا عزم قوي على الإبقاء على علاقاتنا الودية ومواصلة تعزيزها، ليس فقط مع جيراننا المباشرين، بل أيضا مع كل بلدان العالم.

إن ميانمار وطن لما يزيد على ١٠٠ من الأعراق القومية. والحكومة تعلق أهمية كبرى على الوحدة الوطنية وصون السلام والاستقرار. ولما كان على ميانمار أن تواجه آفة التمرد طوال أكثر من ٥٠ سنة، فإنها تقدر قيمة السلام والاستقرار عظيم التقدير. والتفاهم والاحترام المتبادل كان لهما دور مهم في نجاح جهود الحكومة في إعادة ١٧ جماعة من جماعات المتمردين المسلحة إلى حظيرة الشرعية. ومع حلول السلام والاستقرار الآن في كل ربوع البلد تقريبا، أصبح بوسع الحكومة أن تُساعد في إحلال التنمية في المناطق الحدودية. ولتعزيز الروابط مع الأعراق القومية التي تقطن المناطق الحدودية، وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. طبقت الحكومة برنامجا لتنمية المناطق الحدودية. فأنفقت ٦٥ مليار كيات، وأكثر من ٥٥٠ مليار دولار في تطوير هياكلها الأساسية، بما في ذلك شبكات الاتصال والمرافق التعليمية والصحية، وهكذا حسنت نوعية حياة السكان هناك. ونؤمن إيمانا قويا بأن تخفيف حدة الفقر بشكل ملموس يسهم في نشر ثقافة السلام.

وفي ترويج ثقافة السلام، يكتسي احترام الأديان والثقافات المختلفة وفهمها أهمية بالغة. ومع أن أغلبية شعب ميانمار تعتنق مذهب ثيرافادا البوذي، فإن الأديان الأخرى، مثل المسيحية والإسلام والهندوسية تتعايش معا وتزدهر. ومن المألوف في ميانمار أن تجد أتباع أحد الأديان يشاركون بفرح ووئام في احتفالات الأديان الأخرى. وأيام الأعياد الدينية لجميع الأديان معترف بها كعطلات رسمية. ويُشارك كبار

زعماء البلد في الاحتفال بالمراسم الدينية لتلك الأعياد. وهذا ما حدا بالسيدة ساداكو أوغاتا، الخبيرة المستقلة السابقة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، إلى الاستشهاد ببلدنا كمجتمع نموذجي يُجسد التسامح الديني.

ومن المناسب أن تكون مسألة الأطفال قد ربطت بمسألة ثقافة السلام. فالأطفال هم مستقبلنا. ونحن نؤمن بأن الأطفال الذين يترعرعون في بيئة سلمية يمكنهم بناء مستقبل أكثر إشراقا عندما يصبحون قادة الغد. ولهذا السبب، ففي سبيل بناء عالم جدير بالأطفال، كافحنا في ميانمار من أجل إحلال السلام والاستقرار، ونجحنا في ذلك. ووضعنا أيضا خطة عمل وطنية للنهوض بالطفل وحمايته ونمائه. كما نعلق أهمية كبرى على تعزيز حقوق الإنسان. ونحن نؤمن بأهمية تثقيف أطفالنا منذ نعومة أظفارهم، وأدرجنا مسألة التثقيف بحقوق الإنسان في مناهجنا الدراسية على نطاق الدولة.

وكان موضوع المساواة بين النساء والرجال هو الموضوع الذي اختير لسنة ٢٠٠٥ كأولوية من أولويات العقد، في سياق اكتمال عملية بيجين زائدا ١٠ سنوات. وفي ميانمار قطعنا شوطا بعيدا على طريق تعزيز المساواة بين الجنسين.

إن المرأة في ميانمار تتمتع بحقوق متساوية مع الرجل فيما يتعلق بالميراث والطلاق. وثقافة ميانمار تتميز بسمة فريدة هي أن المرأة تظل محتفظة باسم أسرتها حتى بعد الزواج. والمرأة في ميانمار لها حقوق ملكية معلومة في أملاك الزوج. وفضلا عن ذلك، وبغض النظر عن العرق أو الدين، تتمتع النساء بحقوق متساوية بموجب القوانين الوطنية.

وللوفاء بالالتزامات المتعهد بها في بيجين، أنشئت، في تموز/يوليه ١٩٩٦، لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة. ولإعطاء دفعة جديدة لتعزيز دور المرأة وحماية حقوقها وتمكينها اقتصاديا، تم تشكيل اتحاد ميانمار لشؤون المرأة، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بوصفه منظمة شاملة للمنظمات غير الحكومية العديدة التي تعمل لصالح التنمية الشاملة للمرأة.

ووفد بلادي يوافق تماما على الرأي القائل إن مختلف الأديان والثقافات والحضارات تسهم جميعا في إثراء الجنس البشري. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تشجيع ثقافة السلام والحوار بين مختلف الأديان من خلال التفاهم والاحترام والتسامح سيسهم إسهاما كبيرا في إحلال السلام والانسجام على نطاق العالم. وهذا مسعى نبيل سيعود بالخير على الأجيال الحالية والمقبلة. وهو مسعى عقدنا عزمنا الوطيد على الاشتراك فيه بدور فعال.

السيد غروتر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا الأمين العام على تقريره الغني بالمعلومات عن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (A/60/259) وترحب بمشروع القرار الذي اقترحته جمهورية إيران الإسلامية، والذي يرمي إلى زيادة تكثيف الحوار بين الحضارات. وتؤيد سويسرا أيضا مبادرة الأمين العام، الخاصة بتحالف الحضارات، التي انطلقت بمبادرة من حكومتي إسبانيا وتركيا.

لا غنى عن التفاهم ما بين الثقافات من أجل التعايش السلمي لحضارات مختلفة. وقد كان على سويسرا، وهي بلد مكوّن من ثقافات وديانات متباينة، أن تتعلم كيف تتعايش بسلام على أراضيها الصغيرة المساحة. وتعين عليها أن تتغلب على اختلاف الانتماء الديني واللغة والمصالح الاقتصادية، لإيجاد الوحدة الوطنية مع احترام التنوع. وقد اتسم تاريخها بمواجهات عنيفة بين أعضاء مختلف الطوائف الدينية. لكن تلك المواجهات انتهت قبل قرن ونصف، وذلك إلى حد بعيد بفضل تصميم مشترك على التركيز على أفكار

وحّدت مختلف الطوائف عمليا، بدلا من التركيز على الأفكار التي تحدث الانقسام بينها نظريا. وكان الشرط المسبق اللازم لذاك النجاح احترام الاختلاف، والاقتناع بأنه يمكن بالحوار حل كل صراع ممكن. وكان التشاور الديمقراطي واتخاذ تدابير شديدة لحماية الأقليات واستمرار الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية أدوات لا غنى عنها في عملية بناء بلدنا.

والسبب الذي يحدوني إلى التأمل في تجربة بلدي هو محاولة استخلاص عدد من النتائج العامة. أولا، لا يمكن للتنوع أن يكون مفيدا إلا إذا لم يستخدم تقدير الاختلاف لتجاوز أنواع التحيز والظلم السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثانيا، لا بد من تبادل الاحترام والتسامح من أجل التعايش السلمي لمختلف فئات المجتمع.

وثالثا، لا يمكن أن ينشأ الاحترام المتبادل على أساس قيم إنسانية واحدة إلا ضمن إطار سياسي وقانوني – ديمقراطي، يحترم الأقليات ويقوم على أساس حكم القانون. ومشاركة الأقليات الفاعلة في النقاش السياسي وصنع القرار ذات أهمية حيوية لتجنب بروز حالة، تصبح الديمقراطية فيها حكما تستبد به الأكثرية.

ورابعا، حتى إذا كانت المناداة بقيم مشتركة، من جهة، لا تكفي في أحيان كثيرة بحد ذاتها لحل الصراعات وتذليل صعوبات سوء التفاهم، فيجب على المرء، من جهة ثانية، الإقرار بأن إطار الديمقراطية السياسي والقانوني يبقى لفظا لا معنى له، بل قد يبدو ظالما، إذا لم تنعشه روح الاحترام المتبادل والقيم الأساسية المشتركة.

وبالنظر إلى الصعوبات المتعاظمة أحيانا للتفاهم بين مختلف ثقافات عالمنا، نرى أن مبادرة إقامة تحالف بين الحضارات قد أتت في أوانها. ونحن مقتنعون بأنه سيكون في مقدورها البناء على الخبرة الثرية المكتسبة في البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، بغرض تحليل متطور، مصقول لأسباب الصعوبات التي يتمخض عنها سوء التفاهم، فضلا عن اقتراح تدابير مشتركة للتخفيف منها.

وبهذه الروح، أطلقت سويسرا فعلا عدة مشاريع على الصعيد العالمي، ترمي إلى تبادل التعلّم وإلى تعاون خاص في مجالات الاهتمام المشترك بين فصائل تفرقها خلافات أيديولوجية أو دينية هامة. وقد انصب اهتمام سويسرا مؤخرا بصورة خاصة على تفهم ما لسوء التفاهم والصراعات من أبعاد دينية، واستخلصت نتيجتين: أولا، لا يمكن إحراز تقدم إلا بعد خطوات عملية تُتخذ لبناء الثقة؛ وثانيا، لا يمكن تعزيز الثقة بمجرد إقامة حوار حول القيم.

أنشأ الأمين العام فريقا رفيع المستوى في إطار تحالف الحضارات، وفي نطاق صلاحيات الفريق، يدعو إلى تحديد الإجراءات الجماعية التي تستحدث مثالا نموذجيا للاحترام المتبادل بين الحضارات والثقافات. وسويسرا على استعداد، في هذا الصدد، لمشاطرة خبراتها مع الفريق الرفيع المستوى ومع أمانة تحالف الحضارات.

السيد إرسين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي، حول بند جدول الأعمال ٤٣، المعنون ”ثقافة السلام“. ولذلك، أود أن أتوسع في عرض آرائنا في البند الآخر الذي نناقشه اليوم، أعني البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات.

إن طبيعة وحجم التحديات والمخاطر التي تهدد السلم والأمن والرفاه والتقدم في العالم اليوم قد جعلا الحاجة إلى إجراء حوار حقيقي اليوم بين مختلف الحضارات والثقافات أمسّ منها في أي يوم مضى. ولم يكن من شأن الأحداث التي وقعت في الماضي القريب تعزيز هذا المفهوم

وحسب، بل أفضت أيضا إلى رفعه إلى مقام الصدارة في جدول الأعمال الدولي.

وفي هذا المنعطف الحاسم، تعتقد تركيا أنه لا بد في الواقع من إجراء حوار هام وعملي في نطاق المجتمع الدولي. ولا بد لنا من الشروع بنشاط في حل المسائل التي تواجه العالم اليوم، بالتعبير عن الاحترام والتفهم لثقافات وحضارات تختلف عما لنا منها، وينبغي للتسامح ولتقدير مختلف الثقافات والمعتقدات الدينية، وللانسجام والتعددية أن تجد مكانها المناسب في مجموعة المبادئ التي تعطي كلا من مجتمعاتنا صورته الخاصة.

وكرتنا الأرضية المعولمة تحمل مجتمعاتنا بصورة متزايدة، على أن تصبح أكثر ترابطا. ومن رأينا أن التفاهم والحوار المتبادل بين الثقافات والحضارات ينبغي أن يكونا من العناصر الأساسية في عمليات التبادل بين المجتمعات، إذا أردنا أن نحقق الهدف النهائي، هدف السلم والتقدم المشتركين. ونحن نقدر بالغ التقدير، في ذلك الصدد ما أعربت عنه اليوم وفود أخرى من تشجيع يرمي إلى تعزيز الجهود المشتركة بين الثقافات وبين الحضارات سعيا إلى تحقيق ذلك الهدف. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه تم تناول هذه المسألة الهامة بصورة مناسبة في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة الأمم المتحدة. وتأييدنا الكامل لذلك يدل عليه كوننا قدمنا مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع (A/60/L.6).

وأما تركيا، فتحاول من جهتها بإطراد بناء ثقافة مصالحة وتسوية في منطقتها وما عداها. والمنتدى المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، الذي أطلقته تركيا عام ٢٠٠٢ هو شهادة على ما نبذل من جهود لتعزيز التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والديانات.

ونظرا لعلاقات تركيا التاريخية وروابطها الثقافية برقعة جغرافية واسعة النطاق، فهي تستفيد من المنظور الثري الذي أنشأته بفضل عمليات تبادل تسهل التسامح والانسجام والتفاهم. وهذه القيمة الذاتية التي تُعتبر تركيا مثالا حيا لها، هي التي جعلت منها شريكا طبيعيا لإسبانيا في رعاية تحالف الحضارات. وهذه المبادرة اقترحها أصلا رئيس وزراء إسبانيا زاباتيرو في خطابه أمام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، ثم دُعي رئيس وزراء تركيا أردوغان فيما بعد إلى الاشتراك في رعايتها، مطلع هذا العام. ومنذ ذلك الحين، تشترك تركيا وإسبانيا في دفع عجلة المبادرة، التي تبناها أيضا الأمين العام، كوفي عنان.

وهدف تحالف الحضارات هو التصدي للأخطار الناشئة المنبثقة من تصورات عدائية تستثير العنف بين الثقافات والحضارات، كما ترمي إلى تهيئة جهد ملتزم عالميا، على صعيدي المؤسسات والمجتمع المدني، لمد الجسور والتغلب على التحيّز والمفاهيم والتصورات الخاطئة والاستقطاب داخل المجتمع العالمي.

وكما لاحظنا جميعا، ما انفك المتطرفون يستغلون في جميع المجتمعات هذه البيئة ويزيدونها تفاقما. وبالتالي، يمكن اعتبار المبادرة تحالفا مناهضا لذلك الاتجاه، وحركة لتعزيز الاحترام المتبادل للعقائد والتقاليد الدينية وإعادة تأكيد على تكافل البشرية المتزايد في جميع المجالات.

إن تحالف الحضارات مسعى حقيقي لإثبات أن شعوب العالم ليست مقسمة على أسس ثقافية ودينية، ولكنها مقيدة بقيم عالمية مستمدة من أساس الحكمة الجماعية للبشرية، والضمير والدافع إلى التقدم. ونشجع الدول الأعضاء على أن تستجيب لذلك النداء.

الآنسة إنختسيتسغ (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): لقد شكلت عبارات صمويل هنتنغتون في عام ١٩٩٣ التي

مفادها أن صدام الحضارات سيسيطر على السياسة العالمية وأن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون خطوط معركة المستقبل تنبؤا مشؤوما بالمستقبل. وفي الواقع، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بستين عاما، ما زالت المعاداة للسامية مشكلة. كما أن العنصرية وكراهية الأجانب مسألتان ما زلنا نتصارع معهما. وإننا نشهد نشوء مفاهيم جديدة مثل كراهية الإسلام.

وقد يطرح السؤال: هل كان السيد هنتنغتون محقا؟ ويجب أن تكون الإجابة على ذلك السؤال ”لا“ مدوية. لقد أنشئت المنظمة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ونحن الدول الأعضاء علينا مسؤولية ضمان التمسك بذلك التعهد الرسمي. وما برحت الأمم المتحدة منظمة مفيدة في منع اندلاع حرب عالمية خلال الأعوام الماضية. كما أننا مقتنعون بأنها مؤهلة بشكل كامل لمواصلة القيام بذلك العمل في المستقبل.

ويشكل الحوار بين الحضارات الذي بدأه الرئيس خاتمي مبادرة رئيسية ترمي إلى مساعدتنا على تفادي التوقعات القاتمة لحدوث صدام شامل بين الحضارات. ومنذ أن أدخل ذلك المفهوم، ولّد بشكل مطرد اهتماما متزايدا من الدول الأعضاء، بما فيها بلدي. واكتسبت تلك المبادرة النبيلة المزيد من القوة والوزن باتخاذ القرار ٥٦/٦، بشأن الحوار العالمي بين الحضارات، في عام ٢٠٠١. وتضمن ذلك القرار برنامجا شاملا للعمل وُضع على نحو قوي من خلال مجموعة من الأنشطة المتعددة الأوجه التي اضطلعت بها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون وأكد عليه من جديد قادتنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر.

إننا نعيش في عالم فريد ومتنوع على السواء. كما أننا نعيش في عالم متزايد التكافل وسريع التغير. وتنخرط اليوم شعوب وأديان وثقافات وحضارات مختلفة على مستوى غير مسبوق من التفاعل وفي تبادل للقيم، فيهما تنشأ أفكار وأحداث في أحد أركان المعمورة ولكنها تؤثر حالا على أجزائها الأخرى. وذلك الانفتاح والعجز الواضح عن الدفاع في مواجهة التغيير يوجدان رد فعل طبيعيا يتجلى في الرفض والريبة بل والخوف لدى الأشخاص ويقودان إلى محاولات تحديد هويتهم وحمايتها من خلال الاستبعاد والفصل. ولكن مسار التاريخ البشري يعلمنا أن التفاعل والمحافظة على هوية المرء لا يستبعد الواحد منهما الآخر، ولكنهما بدلا من ذلك عمليتان متكاملتان تمكناننا من أن نتعلم ما هو أفضل ونترك وراءنا ما هو بال.

ولم تصل الحضارة الإنسانية إلى ذروتها الحالية إلاّ من خلال عملية طويلة للتفاعل والتعاون بين أمم وشعوب ذات ثقافات وتقاليد متنوعة. وبالتالي فإن التنوع يشكل الشرط المسبق للتطور المطرد والمتواصل للجنس البشري. ولا يمكن تحقيق حوار حقيقي بين الحضارات بشكل أفضل إلا عن طريق تفهم ذلك التنوع والاعتراف به واحترامه وتشجيعه. لا يشكل التنوع تهديدا، وهو في الواقع يشكل قوتنا. ويتيح لنا الاختراق في تكنولوجيا المعلومات فرصة فريدة لتشجيع التنوع على نطاق عالمي.

ويؤكد مشروع القرار المعروض علينا في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهو المشروع الذي نحن على وشك أن نعتمده اليوم، على أن الهدف الحقيقي للحوار بين الحضارات هو قلوب الجيل المقبل وعقوله. وفي الواقع أنه لا يمكن تحقيق نبذ طباع التعصب بين ليلة وضحاها. سيتطلب ذلك أعواما من الجهود اليقظة والدؤوبة التي تبذلها كل الجهات ذات المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والمجتمع الأكاديمي.

إن الحضارات ليست لها تخوم وحدود واضحة المعالم، وينساب بعضها في بعض بصورة سلسة. وهي كيانات تتألف من عناصر التاريخ والجغرافيا والانتماء العرقي والدين والعادات والسياسة، وهي بالتالي عناصر متنوعة تنوعا كبيرا في دواخلها. ومثال على ذلك الحضارة البدوية العظيمة لمنطقة السهوب الأوروبية الآسيوية، التي يشكل بلدي جزءا منها. وإن تلك الحضارة لا تشمل بلدانا بوذية مثل منغوليا فحسب، بل تشمل أيضا مجتمعات مسلمة ومسيحية بشكل غالب. وبوصفها شكلا متميزا للحضارة العالمية، فإنها قامت إلى حد كبير في تكافل سلمي مع المجتمعات المقيمة في جميع أنحاء آسيا وأوروبا، واضطلعت بدور هام في تطوير شبكات واسعة للتجارة وإنشاء مراكز إدارية وثقافية ودينية وتجارية كبيرة.

واضطلعت المجتمعات والشعوب البدوية بدور حاسم في التفاعل بين الحضارات المختلفة، إذ شكلت طيلة آلاف الأعوام جسرا بين الحضارات العالمية. وخلال كل تاريخ العالم، استوعبت الحضارات البدوية تأثير الحضارات الأخرى، في الغرب والشرق على السواء، وأثّرت بدورها تأثيرا كبيرا على هذه الحضارات. ولكن دور الحضارات البدوية وإسهامها لم يلقيا، عموما، اهتماما يستحق الذكر حتى اليوم.

ويمثل التقدم السريع للعولمة تحديات، إلى جانب العديد من الفرص، للمحافظة على تقاليد وثقافات الشعوب البدوية التي سادت طيلة قرون ولتطوير هذه التقاليد والثقافات. وفي جملة أمور أخرى، تسمح الحياة البدوية الرعوية للمجتمعات باستغلال الموارد المتغيرة والمتنوعة للسهوب. وتمكن حركيتها من الاستغلال الموسمي للموارد غير الكافية لمساندة السكان من البشر أو الحيوانات آكلة الأعشاب على مدى العام. وأنشأت قدرة البدو على التكيف مع أهواء الطبيعة وعلى العيش في انسجام معها أساليب ووسائل مختلفة لحماية الأرض واستخدامها بطريقة مستدامة. بل إن تلك القدرة ذات فائدة أكبر بسبب التهديدات البيئية مثل إزالة الغابات والتصحر وتدهور التربة، التي تؤثر على أسباب معيشة الأشخاص والتوقعات الإنمائية في العديد من البلدان، بما في ذلك المجتمعات البدوية.

وتبذل منغوليا، مسترشدة بهدف التوصل إلى تفهم موضوعي لجميع الحضارات وبالاقتناع بأن تلك الإنجازات الحضارية تشكل تراثا جماعيا للبشرية، كل الجهود للمزيد من توسيع الدراسات بشأن مختلف جوانب الحضارة البدوية وتأثيرها وتفاعلها مع الحضارات الأخرى. وتشيد حكومتي بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على إسهامها القيم في تنفيذ البرنامج العالمي، وبخاصة إسهامها في دراسة الحضارة البدوية من خلال عمل المعهد الدولي لدراسة حضارات الرحل، الذي يتخذ مقره في عاصمة منغوليا، أولان بتار. وفي جملة أمور أخرى، نظم المعهد مؤتمرات دولية بشأن موضوع ''الحياة البدوية في منغوليا وعلاقتها بالحضارات المقيمة: أهميتها وآفاقها''، فضلا عن ''الحوار بين الثقافات والحضارات:حاضر ومنظور الحياة البدوية في عصر آخذ في العولمة''.

وستحتفل منغوليا بالذكرى السنوية الثمانمائة لكيان الدولة في العام المقبل. ونؤمن بأن تلك الذكرى السنوية توفر فرصة جديرة بالترحيب لإثارة اهتمام مجدد بالحضارة البدوية ولتيسير مساعي الدول الأعضاء للمحافظة على الثقافة والتقاليد البدوية في المجتمع الحديث ولتطوير هذه الثقافة والتقاليد. ونحن نخطط أيضا لتنظيم مجموعة من الأنشطة، سواء على نطاق البلد أو على النطاق الدولي، للاحتفال بتراث الحضارة البدوية الثري وبتقاليدها وثقافتها. ونحن إذ نفعل ذلك، فإننا نسهم إسهاما خاصا في تعزيز وتيسير الحوار بين الحضارات.

وسيقوم وفدي في وقت لاحق، واضعا ذلك في اعتباره، بعرض مشروع قرار معنون ''ثمانمائة عام من كيان الدولة المنغولية''، يستهدف تشجيع التفهم للحضارة البدوية والاعتراف بها في إطار البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات. ويعتقد وفدي أن هذه المبادرة ستحظى بتأييد واسع النطاق من جانب الجمعية العامة.

السيد النصر (قطر): إذ نجتمع اليوم لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان العالمي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠ يثلج صدورنا أن نرى تطور الحركة العالمية للساعين لتحقيق السلام ولصانعي السلام. وإننا نحيي مجموعة المبادرات الشعبية التي تزدهر في منتصف العقد، كما نعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا للأعمال التي كانت قدوة يحتذي بها قادة العالم وأخص بالذكر رئيسي وزراء إسبانيا وتركيا، بالإضافة إلى حشد من الشخصيات البارزة.

في فترة منتصف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم نقف لنؤكد من جديد العروة التي لا تنفصل بين السلم والتنمية والأمن، وندعو لزيادة الجهود والإسراع بها في مجالات توطيد السلام وصون السلام ومنع الصراع ونزع السلاح والتنمية المستدامة وتعزيز كرامة الإنسان، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد. وأثني على العديد من الشباب من مختلف أنحاء العالم الذين أسهموا جماعيا في إعداد تقرير المجتمع المدني العالمي في منتصف العقد عن ثقافة السلام. ونعرب أيضا عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ونشيد بما أطلقاه من مبادرات وأنشطة هامة أسهمت إسهاما كبيرا في مد جسور من الوحدة وبناء أرضية مشتركة بين الحضارات والأديان والمجتمعات. ولطالما أيدت دولة قطر جهودهما المحمودة عبر السنين.

ليس السلم مجرد غياب للحرب؛ فالسلام عملية وطريقة لحل المشاكل. إذ أن السلام لا يقبع في المواثيق والإعلانات والعهود وحدها، بل يكمن في قلوب وعقول جميع الناس. لذلك، وفي حقبة التوترات الدولية المعقدة والتيارات المتلاقية للعولمة والدعوات لصدام الحضارات، يصبح السلام أغلى ما نملكه جميعا. مخاض السلام الطويل هو جهد تبذله كل أمة ومجتمع. وليس لأحد منا ألاّ يلتزم بهذا الهدف لأن أي توجه يخالف ذلك سيجعل أجيال المستقبل توجه لنا جميعا أصابع اللوم ولها الحق في ذلك.

ولقد أيدت دولة قطر منذ البداية، ولا تزال تؤيد بحزم، أعمال الأمم المتحدة وتوجهاتها من أجل تعزيز ثقافة السلام والنهوض بالحوار بين الحضارات. وما فتئت دولة قطر تنادي بمبدأ الحوار الرامي إلى تعميق نطاق التفاهم وإرساء أسس الاحترام المتبادل والصداقة والتعاون بين البلدان والمجتمعات. وأصبح هذا الحافز أكثر إلحاحا بعد كارثة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ البغيضة.

ويبرز حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وسمو الشيخة موزه بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير، من بين أهم الشخصيات التي تؤمن بإنسانيتنا المشتركة جميعا وبرؤية لعالم يمكن أن نعيش فيه جميعا في كرامة وأمن. ولقد أدت دعوتهما وتعاطفهما ورؤيتهما وقناعتهما إلى إطلاق مجموعة من المبادرات الناجحة استهدفت تعميق نطاق التفاهم بين البلدان والمجتمعات، وبين العالمين الإسلامي والغربي تحديدا. فإن من المسلم به في دولة قطر أننا نقف ضد التعصب الديني الأعمى والتطرف الديني ونرفض في الوقت ذاته رفضا قاطعا أن يُقرن أو يربط الإرهاب بالإسلام أو بأي دين آخر.

وعلى الصعيد العالمي، كانت دولة قطر مناصرا رائدا للحاجة لتعزيز الحوار بين الحضارات. فقد أيدت دولة قطر

منذ عام ٢٠٠٠، وعلى أعلى المستويات السياسية، جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنادية بثقافة السلام وبتنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله، فضلا عن أية قرارات تتعلق بالسلام صادرة عن مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة.

كما وكنا ننادي في محافل إقليمية ودولية أخرى من قبيل منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي بالتسامح المتبادل والتفاهم بين الأمم.

وعلى الصعيد الوطني اتخذت دولة قطر خطوات ملموسة لتنفيذ البرنامج العالمي وبرنامج العمل. فلقد تم تطوير برامج ثقافية وتعليمية واجتماعية، للترويج لمفاهيم السلام والحوار. كما وتم في هذا الإطار إيلاء اهتمام كبير لأنشطة مجتمع المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات غير الحكومية. وجرى توزيع المعلومات ذات الصلة والرامية إلى تعزيز التفاهم والاعتراف المتبادلين داخل الدول وفيما بينها على نطاق واسع في الدوائر الأكاديمية الوطنية. وفضلا عن ذلك، ضُمِّنت المناهج الدراسية والكتب المدرسية فصولا عن ثقافة التسامح واحترام ثقافة التنوع مع المحافظة على المنظومة الأخلاقية للمجتمع القطري.

وتكرس دولة قطر طاقات هائلة للترويج لثقافة السلام من خلال استضافتها لحوارات ميسرة لذلك التفاعل وتبادل منظومة القيم وأنماط السلوك التي تؤدي بدورها إلى تعزيز ثقافة السلام. ولقد ركّزت هذه الحوارات على أسس الوجود الإنساني، وعالجت قضايا بالغة الأهمية، وسلّطت بذلك الضوء على الأهداف والمبادئ والمصالح المشتركة لأسرة الأمم.

تعتبر ثقافة السلام تنمية للطاقات الخلاقة للنساء وللرجال لتطوير مهارات وتوجهات ومواقف من مسألة التعايش بانسجام. فالجهد لتحسين الوضع الإنساني ليس مجرد مهمة ملقاة على عاتق القلة، إنها مهمة جميع الأمم والمجتمعات. وإننا مدينون لأطفالنا بتكريس كل قطرة من جهدنا وطاقاتنا التي نمتلكها لخلق عالم خال من أي شكل من أشكال الظلم والكراهية والتطرف والتحيز والاستعباد وعدم الثقة والتمييز. علينا ألاّ نخذل أطفالنا الذين يقعون في معظم الأحيان ضحايا للعنف. إن علينا واجب إعداد أطفالنا من أجل السلام ليكونوا صناع السلام يمقتون العنف واستخدام القوة الجسدية لتحقيق هدف ما.

وإنه لمن المحتم على الحكومات وعلى منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما فيها المؤسسات الدينية، أن تحقق في النصف الثاني من العقد التفاهم بين الحضارات الذي يرتكز على احترام جميع الأديان والتنوع الثقافي من أجل تجسير الهوة الواسعة التي تأخذ أشكال عواصف من الصراعات والأزمات اليومية. إن علينا أن نستقي رؤية لثقافة السلام لتسريع التقدم باتجاه عالم أفضل.

وتقع على عاتق الأسرة الدولية مسؤولية أخلاقية لتحسين الحياة على كوكبنا، وتحقيق السلام والهدوء لسكانه. فما تفعله أيادينا تعزيزاً لثقافة السلام مشفوعاً بالحكمة والمبادئ سيقرر مصيرنا في نهاية المطاف. وعلينا أن نعزز من ذخيرتنا الثقافية ومن تعاطفنا نحن في الأسرة الدولية بغية الإسهام في ثقافة السلام والتعاون من أجلها بكل ما أوتينا. ويجب أن تواصل أمم العالم تعزيز الحوارات في جميع مسارات الحياة التي تتناول قضايا حاسمة، مثل قضايا السلم والتنمية والأمن، مع إبراز وحدة المقصد في الأهداف والمبادئ والمصالح التي تتشاطرها جميع الدول الأعضاء. ويتعين علينا فوق كل هذا وذاك أن نحتضن التنوع الثقافي وألا نخشاه أو نكبِّله من أجل توظيف التعاون الدولي لحل القضايا البالغة الأهمية.

تنظيم العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود أن أتلو إعلاناً يتعلق بالبند ٧٣ من جدول الأعمال، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“. لقد طلب الرئيس من سعادة السيد جان - مارك هوشيت، ممثل لكسمبرغ الدائم لدى الأمم المتحدة، أن يكون منسقاً للمشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال، وبنوده الفرعية (أ) و (ج) و (د) و (هـ)، وقد تفضل بقبول ذلك. وفي الماضي، قامت لكسمبرغ بهذا الدور بنجاح كبير. وكما يذكر الأعضاء، خُصص البند الفرعي ٧٣ (ب) للجنة الثانية.

ويرجو الرئيس من الوفود التي تنوي تقديم مشاريع قرارات في إطار البند ٧٣، أن تقدمها في أبكر وقت ممكن، لإتاحة وقت للمفاوضات، إن لزم الأمر، بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن مشاريع القرارات هذه.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على ما أبدوه من تفهم، فقد تجاوزنا وقتنا المحدد ببضع دقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.